

شرح نظم صوليات لشيخه أكلاهها تأليف المنوفي

منصور بن علي - ١١٣٥ هـ ، بخط علي بن السيد علي الباني

سنة ١١٢٤ هـ

٢٥٠ ص ٢٦ - ٢٧ س ١٦٨٢٢ كم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (١٠٠ - ٢٥٠) ، خط نسخ

مقروء ، بآخرها حاشية

المنطق

٦٨٣٤ م
١

١٦٠٨ حاشية على شرح القطب الرازي على الرسالة الشمسية للقزويني .

بخط علي بن السيد علي الباني سنة ١١٢٤ هـ .

٢٤ ق ٣٠ س ١٦٨٢٢ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (٢٦ - ٤٩) ، خطها نسخ مقروء .

٦٨٣٤ م
٢

بآخرها فوائده .

الطاهرية (الفلسفة والمنطق) : ١٥٢

١١/١٢٧٨

١- المنطق أ- الناسخ بد تاريخ النسخ .

١٢٠٩ / ١٥ / ١١

سنة ١٢٨٥ هـ
خزانة خزانة المطبوعات
الديرة الرازي
٣٤

كتاب
الديرة



Copyright © King Saud University

فی مدته و تقضی
والمسلمین
و صریح
و عو
اصی

[illegible]

اسماء الشهور القبطية
توت باب هاتور كيهل
امشير برمهاث برمودة
نؤنه ابيت مري
منها ثلاثون يوما وبعد انقضاء مري يزيدون
خمس ايام في ~~يجمع~~ السنة البسيطة وستة
في الكبيسة ويسمون تلك الايام الزائده الايام التي
المطالع الفلكية

جدي
لب
جونا

اسماء الصداق ثمانية
صداق ومهر وخلعة وفريضة
حباء واجرة ثم عقر علايق

و احوجهم الى يا لطيف
 صراط السالكين
 البشير الى
 غفر

مكتبة جامعة الملك سعود قسم الظروفات
١٢١٧ هـ - ٦٨٤٩

١٨٩٢
مجموع أوله: شرح نظم معجرات المذهب
كلام المنصور السلطان محمد بن المنوفى الشافعى كتابه حيا ١٠٩٠

١٨٩٣
عليه به السيد على الباني

١٨٩٤
ع ٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 ان خير ما توجهت به الامال الى تحصيل المطالب وارادى
 ما توجهت به صدور الاعمال فبلغت اعلى المراتب
 حمد الله الذي ابدع الكائنات على غير سبق منوال
 وعظم الموجودات من حاركم بواسع العطا والنوال ودوام
 ديم الصلاة والتبليغ على المختص دون سائر المكنات
 لخواص التكريم حمد الله الذي انتشرت قضايا عدله في
 جميع الانام وانتشرت درر فضله على العالمين في جميع
 الاوقات والايام وعلى الاله الذين الالههم منه غاية الشرف
 وصانوا باتباعهم في الجنة اعلا الغرف اما بعد فقد كنت
 طالعت مع جماعة من الاخوان شرح التذهيب على
 التهذيب على ما يقتضيه التعليم والتدريب فعند
 ما عاننا الله على اتمامه واقدرنا على الظفر بفض
 ختامه الذي من لا تبسني مخالفتي وتجب على
 مساعدته ومساعدته وهو الاخ الصادق والخل
 الموافق الشيخ عبد العزيز بن الشيخ عند الرحمن الزواوي
 المغربي لطف الله بنا وبه وبلغ في الراي يلوغ
 اربه ان انظر مباحث الموجهات نظما راق
 المباني لهل الدلالات والمعاني فنت عن ساعد الجيد
 بقدر الاستطاعة واجبت الى سواله لما اجد له من
 وجوب الطاعة ثم ان الاخ المذكور لما ركب مطايا الغر
 الى بلاده سألني ايضا ان اشرح ذكر النظر لتتبع
 مفاده فلما اجد عما سئلت فيه بدا فافتحت لجهة
 ولم اال في تحقيق جهل وذلك مع قلة البضاعة
 وقصر الباع في تلك الصناعة وتوارد الخواطر
 على والا فكار وتواتر العنوم والاحطار وكنت
 الله المستعان وبه التوفيق وعليه التكلان وها
 انا اشرح في المقصود بعون الملك المعبود فاقول
 لما

لعل توجهت

لما ارتعنا الله في رياض النعم واترج لنا من صياض الفضل
 والكرم واخرجنا من ظلمة الضلالة الى نور الهوان وقادنا
 اليه بعنان العناية وكان منشا ذلك كله واسطته بل
 نظام عقد الكائنات وربطته محمد خير عباد الله حقا
 والكرم العالمين خلقا وخلقنا وكنا عن شكر النعم قاصرين
 بل عن بعض ما يستحق مقصرون طلب منا عند كل
 امر ذي بال ان نصف مولانا عز وجل بصفات الكمال
 وان نصلي على سيدنا محمد ومن تبعه على صالح الاعمال
 فلذلك اقتديت بالكتاب الكريم حيث بدأت هذا النظر
 بقولي بسم الله الرحمن الرحيم اي بكل اسم للذات الاقدس
 المسمى بهذا الاسم الا انفس الموصوف بكمال الانعام وما
 دونه او بارادة ذكر اوله وبسط الكلام عليها من حيث
 تفسير مفرداتها ودفع التعارض بين رواياتها والكلام
 على صحتها انشاؤه او خبره الى غير ذلك مما بسطه
 السلف والخلف لكن ينبغي ان ينظر في قضيتها من اي
 انواع القضايا هي اذ هو الماهية للنقض ولقد بلغني
 ان علامة عصره الغنيبي تكافى ذكر ولم يتيسر له وقوف
 على عبارته والذي يظهر انها قضية شخصية على جميع
 التقديرات التي ذكرها الشخص موضوعها اما
 على ما ذكرناه فظاهر واما على تقدير نحو تاليف فلان
 الظاهر ارادة خصوص التاليف مثلا الذي تكونه البسملة
 اوله لا مطلق التاليف ولا كل تاليف حتى يتوهم ان القضية
 مهمة او كلية وكذا لا يراد بعض التاليف الغير المصنف
 حتى تكون جزئية لا يقال اضافة المصنف تقدير العوم
 على ما ذكره المولى سعد الدين في شرح التلخيص عند قول
 المصنف وارتفع كان الكلام في الحسن والقبول وعليه
 فتكون كلية لا نقول محل ذلك اذ لم تقم قرينة على
 خلاصه بل الاصل في الاضافة ان تكون للعهد فلا يخرج
 عنه الا بقرينة هذا ما ظهر للفكر القائل والنظر القائل

في

فليراجع كلام الغنيمي وليبر هذا بعد بالانصاف ثم
 ثبتت لحمد الله جمعا بين الروايات المشهورة فقلت
 حمداً لرب ذاته منزهم ضرورة عن الحلول في جهة
 الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل في مقام التعظيم
 والتبجيل واستغنى عن تقييده باللسان بذكر الوصف
 والجميل الاول هو المحمود به والثاني هو المحمود عليه
 والمشهور بخصيصه بالاختيار في دون الاول كما
 نقل عن السيد في خواشي الكشاف وذكر محترفات
 القنود وما بين الحمد والتكبر اللغويين والوفايين من
 السبب مشهور فلا ينطيل به وصداق البيت نصب
 بفعل محذوف وجوباً لا مصادراً به بدلا من اللفظ
 بذكر الفعل والاصل احمد حمدا واخترت الجملة الفعلية
 على الاسمية مع ان تلك اشهر في الحمد لما ان الفعلية ادل على
 ما قصد من ان الحمد على ما صرح به بعضهم على ان
 هذه اصل للتكبر وقد اعتدوا في الاسلام في ترك ايا فوي
 عن المصنف مثل ذلك واختار الجملة الفعلية على الاسمية
 هنا وفيما يأتي فصلا لاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها
 على وجه الثبات والدوام والرفق المالك واصلم حال حاله
 ولا ملام للثقة بضعف العامل بفرعيته عن الفعل في
 العمل وحمل ذاته منزهم صفة لرب ما نفع عن ارادة غير
 الله تعالى مما ينطلق عليه الاسم على انه لا يستعمل في
 غيره الا مضافا وتنزيها الذات العلية تطهيرها عن
 غوايب النقص ومنه حطوا الجهة المذكورة في البيت وانما
 وانما اثرته لما فيه من براعة الاستهلال والمراد بضروقة
 التنزيه ان العقل السليم اخاله صفا البراهين جزم بان
 الحلول ممتنع عليه بجانه او يدعي ان التنزيه المذكور
 بلغ من الاستهلال الى حيث التيق بالضرورة فيات ولا
 يخفى ما في التعبير بالضرورة ايضا من براعة الاستهلال
 ثم

صالح

ثم صلاة وسلاما دائما على الذي عم الوري مكارما
 ثم هنا لفادة الترتيب صريحاً والصلاة عليه طلب حقة
 خاصة اذا كانت منا ونفس الرحم من الله والاستغفار من
 الملائكة وهل استعمال اللفظ في الثلاثة من قبيل المشترك او
 الحقيقة والمجاز خلاف نقل الاول عن السبكي وجماعته والسلم
 النخبة والتسليم من الافات والنقايب وتوقف في ارادة
 هذا الاخير وهما منصوبان بفعلين محذوفين على قياس
 ما مر في الحمد والتقدير ا صلى صلاة واسلم سلاما ودائما
 يحتمل ان يكون نعتا لسلاما وضميره له وهو من المحذوف
 من الاول لدلالة الثاني ولحتم ان يكون نعتا لهما و افراد
 الضمير على ارادة كل واحد اى دائما كل منهما وقوله على الذي
 تنازعه المصدران قبل او متعلق بمحذوف لضعف
 المصدر عن العمل بالنعت والوري الخلق والعموم المشهور
 ومراجع جمع مرجع معنى الرحم ويضبط على التمييز
 المحول عن الفاعل والمعنى ا صلى صلاة واسلم تسليما
 على نبينا محمد الذي شملت مراجع الخلق ولا يخفى ما في
 التعبير بالدوام والعموم من الاشارة الى المقصود
 محمد واله الذين تقفوه سادوا وشادوا الدنيا
 محمد علم على نبينا صلى الله عليه وسلم متقول من اسم مفعول
 الفعل المضعف سمي به لكثرة خصال الحميدة او لكثرة
 حمد الناس له وهو مجرور على انه يدل من الذين ي
 او عطف بيان عليهم والال الاتباع والمراد هنا من تابعي
 على العمل الصالح وفي ان ال اصله اول او اهل خلافة
 مشهور وكذا في جواز اضافة فتم الى الضمير والمشهور بجملا
 على قلة وان عده الزبيري من لجنة القوام والقنف
 الاتباع والموصول صفة كاشفة على تفسير الال المتقدم
 وشادوا بمعنى شرفوا وشادوا بمعنى ارتفعوا على غيرهم
 وشادوا القصر رفعة واحكم بنه والدين ما شرف الله

مراجعات

بلغ

من الاحكام وفي الكلام استعارة يمكن تقريرها على وجهين
كما لا يخفى على المتأمل وبين سادوا وشادوا جناس
التصنيف وكذا بين الذين والدين

وبعد فالمنطق فن معتبر عند اول العلم بالنظر
الواو فيه نايبة عما هو نايبة عنهما وليكن فالتواو
نايب عن النايب ولذلك لا يجمع بينهما وليبين وجها
اقامة خصوص الواو مقام اما وزعم بعضهم انه ظاهر
ولم يبينه وسالت عنه بعض فضلا العصر فلم يبين
جوابا شافيا والكلام في وبعد وفي انها من مطلوبات
الشرط او من مطلوبات الجزاء وفي انها في هذا المقام
ظرف مكان او زمان الى غير ذلك مبسوط في مقامات
السط والفاق الكلام لتوضيح ما فيه والمنطق مأخوذ
من النطق وهو يطلق على الكلام وعلى ادراك المعقولات
وتكون هذا العلم يقوى النطق بالمعنى الاول ويسمى
بالثاني مسك السداد اشتق له منه اسم من رسم
بانه القانونية تصمم مراعاتها الذهن عن الخطا في
الفكر والى ذكر الرسم الاشارة بباقي البيت والفن النوع
والاعتبار هنا النظر الى حال الشيء والاعتبارات
والى بمعنى الحساب والعلم حصول صورة الشيء في العقل
واما اختيار هذا المعنى لبعض التصورات والتصويقات
وغيرها وان كان له اطلاقا اخر لا تناسب المقام
والنتيجة ضد الافساد والنظر الفكر في حال
المنطق رتبة

يجلوه فيات الفكر للاذهان
بين دليل والبرهان يجلو معنى يبرك ويكشف وبنات
الفكر مستلحاته كانه وكذا وفي الكلام استعارة
تصرح به لما ان شبه ما يستنتج الفكر بالنبات
استعير لفظ المنبته به واطلق على المنبته وجلي
تبيينه ويحمل غير ذلك وهو المناسب لمذبح الفن
اي

اي يبرز او يكشف بحيث يجعلها ظاهرة للاذهان ثم
صورها فيها والاذهان جمع ذهن بالمجمع المكسوف
وهو المعبر عنه بالقوة العاقلة وقوله بين الدليل متعلق
بجلوا وهو من اضافة الصفة للموصوف اي بالدليل البينات
والدليل المرشد الى المطلوب وهو عام في اليقينيات والظنيات
والبرهان اخص منه لا يختصا صم بالقطعي فعظم
عليه من عطف الخاص على العام

كم او صحت اشكاله اشكالا لذكر وجهته له الامالا
كم خبرية نصب باو صحت بمعنى كشفت على انه مفعول به
واشكاله فاعلم جميع شكل وهو في اللغة المتل وفي اصطلاح
الفن هيئة القياس واشكالا بالكرهنا بمعنى الالباس وقد
يطلق على تقييد الكتابة بالاعراب فيقال اشكت الكتاب اي
قيدته بالاعراب وعلى ازالة الاشكال والالباس واسم
على الاخير متعدد وعلى الاول لازم ونصبه في البيت
على التمييز اي قد كشفت هيئات اقية هذا الفن عددا
كثيرا من الباسات الامور ولا يخفى ما فيه من الجناس
المخرف واسم الاشارة في قوله لذكر المتعلق بوجهته
راجع لاسم لجميع الممدوح به هذا الفن من كونه
معتبرا لتجديد النظر ومن جلائه عرايس الافكار على
الاذهان بالا لاي دل الواضحة ومن كشف اشكاله عن
الباسات الامور الباعث على شدة طلب النفس له
وتوجيه الامال اليه والامال جمع امل بمعنى الرجاء في
المبارك لطف لا يخفى

وقد دعاني بعض اخواني الى
نظم الموجهات حتى تنهلا يقال دعاه اذا صاح به
والمراد هنا الطلب والاضوان جمع اخ وتجميع على
اضوة قيل واكثر ما يستعمل الاضوان في الصدق والاق
في الولادة وهذا البعض الداعي الى ذلك حري باطلا
اسم الاخ عليه والاقبال بالهيئة اليه لانه صديق صادق
وخل موافق والموجهات جمع موجهة ويأتي بيانها

وهو جار على محذوف تقديره القضايا الموجهة والنظر
 لغة التأليف واصطلاحاً صاهو الكلام المقتضى لزوم موازين
 اشهر العرب وتسهيلاً منصوصاً بان مضرة بعد حتى والسهولة
 ضد الصعوبة فقلت راجياً من المجيب
 وجاذا في النظر للتهذيب راجياً من الرجا وهو
 الطمع فيها يمكن حصوله وبالقصد التام وهو حال
 من الثاني قلت في الرضى بالقصر ضد الغضب والرجاء من
 اسما في قضائي وايناره لان المقام مقام رجا اجابة الر
 فاعل من جرح يعني مال وبانه ضاع ودخل وهو مصطف
 على راجيا متعلق بقوله في النظر وال فيه للهداي
 المدعوا اليه وهو عند الدين التفتازاني وهو في البيت
 ليجمل المعنيين والمعنى ما يلا لتنقيته وخليص حسب
 الامكان او ما يلا فيه الى ذلك الكتاب معولا على ما يلا

رضي

السؤال في
 فيه من
 الاستعظام
 لقبول الاعا
 وضاحا اسم

باب بيان الموجهات لا بد في الواقع من كيفية
 نسبة القضية المحلية النسبة ثبوت امر لاخر وانفا وه
 عنه ولا بد له في الواقع ونفس الامر ان يكون كيفية
 بكيفية مخصوصة كالضرورة والاولى وتلك الكيفية تسمى
 القضية المثقلة على مادة ذلك الثبوت او الالتهاسوا كانت
 القضية ملفوظة او مصقولة وتقييد القضية بالمحلية في
 البيت لم اجد في كل مهمم لكن قد يؤخذ من شرح التسمية
 للقطب حيث قال نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت
 بالاجاب او بالسلب لا بد لها من كيفية او فقيد بالمحمول
 والموضوع اللذين هما جزان للمحلية وقد يرد في ذلك ايضا
 كما تقيع هذا البحث على الشريطة فيما رتباه من كتبهم
 كالشمسية والتهذيب والغرة واعل وجه التقييد انهم
 استغنوا بتفصيل الشريطة الى اقترانها المذكورة باعتبار احوالها
 ولكن قد يعبرون بالاولى في بعضها كقولهم اياها ان
 يكون

وهو لا بد له في الواقع ونفس الامر ان يكون كيفية

يكون العدد زوجا او فردا فليحذر وقوله في الواقع بمعنى الخا
 ونفس الامر متعلق بدقة وكذا قوله من كيفية ومعنى
 لا بد من كذا لا فراق منه وقيل لا عوض وكيفية الشيء
 حالته التي هو عليها وانظر بابه له هي ونسبة متعلق بخلاف
 نعت كيفية والمراد بالنسبة هنا الوقوع او الالوقوع المعبر
 بالثبوت والانتفاء القضية قوله يصح ان يقال لقائل انه صادق
 فيه او كاذب ويراد منها الخبر في اصطلاح اهل المعاني وهل
 هي فعلية بمعنى مفعول باعتبار انها مقضى فيها اي محكو
 فيها بثبوت شئ لشي او نعتي فاعلم على نسبة القضايا
 مجازا وهي مصدر كالفقضا سميت بذلك لاشتغالها عليه
 وفي المختار ما يوافق هذا الاخبار واطلاقها على المعقول
 حقيقة وعلى الملفوظ قيل حقيقة ويكون لفظا مشتركا
 وقيل مجازا منه تسمية الال باسم المدلول

لعل لا فراق

وتارة يلفظ بالمبني لها ضم جهة ولا تقن
 كذا حكم العقل في المعقول او مطلقا فراجعا لقوله

ثم القضية التي على الجهة قد احتوت يدعونها جميع
 قد عرفت ان نسبة المحمول للموضوع لا بد لها من كيفية فتلك
 الكيفية قد يجهل ما يدل عليها فلا يلفظ به ولا يلاحظ
 وتسمى القضية حينئذ مهملة من حيث الجهة وقد يصح
 ما يدل عليها وبينها في اللفظ او يلاحظ عند العقل
 ويسمى ما به اليان 2 جهة سواء في ذلك اللفظ وحكم
 العقل وتسمى القضية المشتملة على شئ منهما موجهة
 لوجود الجهة فيها ثم هذا اللفظ الال على الكيفية ان
 طابق الواقع بان كان مدلوله هو عين ما في الخارج فاما
 صادقة كما اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة وان كان
 اللفظ دل على ان نسبة المحمول الى الموضوع كيفية

لقضية

الح

الح

بكيفية الضرورة وفي الواقع كذلك والابان كان ما دل عليه
اللفظ غير ما هو كيفية النسبة في الواقع فالقصد ككتابة
كما اذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة فان اللفظ دل على
انها مكيفة بكيفية الضرورة وليست في الواقع كذلك لان
الكاتب للانسان ليس بضروري واعيان المطابقة بين
النسبة الكلامية وما في الخارج هو المناسب لمذهب
الجمهور في تفسير صدق الخبر وكذا به والحاصل ان كيفية
نسبة المحمول للوضوع في الواقع تسمى مادة فان بينت تلك
الكيفية باللفظ او حكم العقل فبانه البيان جهة والقضية
وجهة والاشبه مهملة وهل حكم العقل يكون جهة
للمعقول فقط او لها ولللفظ ايضا وهذا هو المثال الرابع
في المتن بقوله او مطلقا وظاهر كلام القائل هو الثاني
قوله وتارة واوه الاستيناف ونصبه على الظرفية
بيلفظ والضمير في لها الكيفية في البيت قبله وضمير قسم
بالمكون عاير على البيت بالسر وجهه مفعول تسمى
الثاني والتفن تميم واسم الاشارة في كذا البيت المفعول
به وهو ضمير عن حكم العقل مقدم عليه وفي المعقولة متعلق
بحكم او نعت له اي حكم العقل كاللفظ المبين في ان كلامها
يسمى جهة ومطلقا بالنصب عطف على قول في المعقول
على الاول وهو على الثاني منصوب على انه مصدر والعني
او تطلق القضية اطلاقا والقضية مبتدأ والتي نعت له
واحتوت صلة التي وعلى الجهة متعلق به مقدم عليه
وجهة يدعونها خبر المبتدأ وهما مفعول الاول
ووجهة مفعول الثاني

وهي كثيرة ولكن ما اشتهر هو الذي في النقص
والعكس اعتبر جهات القضايا بمتكررة باعتبار
تكثر

تكثر كيفيةاتها وموادها وكلها يرجع حاصلها الى الضرورة
والامكان وانما الجشوا في خمس عشرة منها باعتبار اشياءها
وتعلق اغراضهم بها في الكلام على التناقض والتعاكس
ثم ان منها بابط ومركبات لانها اما ان يكون معناها
حقيقتها ايجابا فقط او سلبا فقط واما ان تكون مركبة
منهما ويأتي لها زيادة ببط ولما كانت الباطية مقدمة
على المركبات طبعها قد متها وضعا فقلت

فان يكن حكم بالضرورة لنسبة القضية المذكورة
مادامت الذات بها محققة فهي الضرورية اعني المطلقة
مثالها موجبة كل حجير فهو جهاد بالضرورة استقر

ومثل السلب بلا واحد من افراد الانسان جهاد فاستبين
من الجهات الضرورية المطلقة وتبعته في تقديرها على
غيرها من الجهات واهل وجهه انها جهة لقضايا الباري
التي تكون محمولاتها صفات ذاتية لم خواله تعالى حيا
بالضرورة والقضية الوجهية بها تسمى ضرورية مطلقة
اما تسميتها ضرورية فلا نهى منسوبها الى الضرورة واما
وصفها بالمطلقة فلعدم تقييدها بوصف او وقت وهي
التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للوضوع وانتفاء عنه
مادامت ذات الموضوع موجودة وهذا هو المراد بقول
النظم فان يكن حكم بالضرورة اه وهذا التفسير
فيه التهذيب وغيره قيل وفيه تجوز لان الحكم في القضية
انما هو ثبوت المحمول للوضوع والضرورة جهة لانها
هي المحكوم بها انتهى ولكن ان لا تجوز لان ما اورده
مبني على جعل الباطية الحكم وهو غير لازم لان مكان ان
تجعل بمعنى مع وصلة الحكم عند ثبوت الظهور المراد منها
والتقدير ان يكن حكم بثبوت المحمول للوضوع مع جهة الضرورة

بلغ

بلغ

بلغ

وهذا ما كان حصر في ذهن اولائهم ظهر انك اذا قلت كل
انسان حيوان بالضرورة كان هناك مكان حكم على الموضوع
بنسبة المحمول اليه وحكم على تلك النسبة بانها مكينة بكيفية
الضرورة وعلى هذا فتكون الباطنة للحكم لكن لا يبرأ
الحكم الاول بل الثاني والتقدير فان كان حكم على
نسبة المحمول الى الموضوع فليكن هذا المعنى الذي
ذكرناه للضرورة المطلقة هو الموافق لما في التهذيب
وغيره وحاصله ان الحكم بثبوت المحمول للموضوع
في جميع اوقات وجود ذات الموضوع فيكون الحكم
مختصا باوقات وجود الموضوع فيشكل ما اذا كان
للموضوع اوقات وجود واوقات عدم وجود كل اثنان
حيوان بالضرورة فان الحكم بثبوت الحيوانية
للانسان انما هو في جميع اوقات وجوده اذ لو لم يكن
انسانا لم يكن حيوانا وهذا المعنى قد يختص بالنسبة
الضرورة الذاتية وقد تطلق على ما حكم فيها بثبوت
المحمول للموضوع اذ لا وابدأ ولا تكون مختصة بوقت
لاستحالة عدم الموضوع نحو انه حي بالضرورة وتكون
ويخصونها بالضرورة الذاتية قال الجلال الدواني
بعد ذكر المعنيين فان قيل على التفسير الاول اذا كان
المحمول هو الوجود لزمان لا تنافي للضرورة في المكان
الخاص كقولنا كل انسان موجود بالضرورة صدق
قولنا كل انسان موجود بالامكان الخاص اجيب
بان المراد ضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع
اوقات وجوده والوجود ليس ضرورة في جميع اوقات
وجوده وان كان ضرورة في بشرطه وتوفى الفرق بينهما
في المشرطة العامة وفيه نظر لانه لو كان معنى الضرورية
المطلقة ما ذكر لزمان لا يصدق الا في مادة الضرورية
الاولية فلا تكون اعم منها لان وجود الموضوع اذا لم
يكن

نوع

نوع

يكن ضروريا في وقت وجوده لم يكن ثبوت المحمول له ضرورة
في ذلك الوقت وهذا ظاهر قد تنبه له بعض المتفكرين
عندي بهذا الكتاب والحق ان الضرورة المطلقة هي
الضرورة ببطء الوجود واما الامكان الذي فاعلمنا في
الضرورة قاله زلية فقد برأنته ثم هي اما موجبة نحو
كل انسان حيوان بالضرورة وكل محمدا بالضرورة
لان ثبوت الحيوانية لله تعالى والجهاد بالضرورة
معنى انه يمتنع ان لا يكون الانسان حيوانا وان لا يكون
المحمدا محمدا واما السالبة نحو لا شيء من الانسان
يخرج بالضرورة لان سلب المحر يقضي الانسان
ضروري اذ يمتنع ان لا يكون المحر مسلوبا عنه بل هو
مسلوب وقول النظر بنسبة القضية يحتمل ان تكون ذات
الضرورة اي بالضرورة الكائنة لتلك النسبة وان تكون
صلة الحكم على ان الله تعالى على كماله والقضية
المذكورة هي التي احتوت على الجهة ملفوظة كانت
او معقولة وبها صفة الذات المراد بها ذات الوضع
وضمير بها للقضية وضمير حقيقة بمعنى موجودة كائنة
للذات والمراد ما ثبتت ذات الموضوع الكائنة بالقضية
موجودة وموجبة بالنسبة حال من المضاف اليه ما
لمسوق موجودة واستقر تسميه للبيت وبالضرورة
متعلق بالنسبة كما ذكره في نظائره لا باستقروا
تعلق به ان جعل ضمير الحكم المتصد من الكلام
وعدم تنوين واحد مقارن ما بعده من تمام معناه لغة
او على جعل من متعلق تحذف على ما اجاب به بعضهم
في امثال ذكر الانسان في البيت الا ضمير بالنقل ولستين
بمعنى الابانة من نفسك بافعال فذكر في ادراك
حقيقة هذا الامر والقياس على امثله للتسميم
او وصفه حقيقة فهي التي يعونها بعامته المشروطة

نوع

نوع

كمثل كل كاتب ياسامي ضرورة محرك الاستماع
 مادام كاتب ولا فرد له ساكنها وقس على ما قبله
 الثاني من جهة الضرورة المقيدة بدوام الوصف
 وقصديتها من الباطن تسمى بالمشروطة العامة
 وهي التي حكم بثبوت المحمول للوضع او لغيره بالضرورة
 مادام وصف الموضوع موجودا تسمى بالمشروطة
 فلا تتراخى الضرورة فيها بالوصف وتقيدها بالضرورة
 كونها اعم من المشروطة الخاصة التي في المركبات
 فان قلت ما الفرق بين وصف الموضوع وذاته قلت الفرق
 بالوصف في هذا الاصطلاح ما يفهم من القاطن والذات
 الايراد التي تصدق عليها ذكر المظهر فذات الانسان
 والكاتب مثلا هي الافراد الخارجية التي تصدقان عليها
 كزيد وعمرو مثلا ومفهومهما مختلف فالانسان
 شيء له الانسانية والكاتب شيء له الكتابة ومثالهما
 بالضرورة كل كاتب محرك الاصابع مادام كاتب واسم
 لا شيء من الكاتب سلك الاصابع مادام كاتب فان
 ليجاب تحتك الاصابع للكاتب وسلب سكونها
 عنه انما يكونان بشرط وصف الكتابة له ووصفه في
 البيت عطف على الذات وصغيره لانه مذكور وحققا
 معطوف على محققه اي وان حكمت بضرورة انانية
 مادام وصف الموضوع محققا فقيم العطف على
 معولي عامل واحد وهو جائز وعامة المشروطة
 بتخفيف عامة لضرورة النظر من اضافة الصفة
 الى الموصوف اي المشروطة العامة وياسامي
 بالاضافة الى المتكلم للتشديد وحركت بفتح
 الراء وكسرهما وفي قوله ولا فرد له ما مر في سابق
 الضرورة المطلق وقوله قس على ما قبله اي قس
 السلب على الايجاب فيما مر من التقييد بدوام

الكتابة

الكتاب وهذه معنيين اما مع اعتبار شرطه واما
 بدونه بل هو ظرف والمحط في النسبة العوم من جهة
 هذه القضية المسماة بالمشروطة العامة تطلق بازاء
 معنيين احدهما ان حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول
 للموضوع او انتفاء عنه بشرط الوصف بحيث يكون
 لذكر الوصف دخل في تحقق الضرورة كما مر في قولنا
 كل كاتب محرك الاصابع والثاني ان لا يكون الوصف
 معتبرا على وجه الشرط بل يكون ظرفا لذكر الحكم فيكون
 المحمول ثابتا للموضوع بالضرورة في جميع اوقات
 ثبوت ذكر الوصف له والذي الخط عليه كلا مهم
 في النسبة بين المعنيين هو العوم من وجه وتحقيق
 المقام كما قال السيد في حواشي القسط ان المشروطة
 ان اعتبر بشرط الوصف فان ضرورة نسبة المحمول
 ليجاب او لسلب بالقياس الى مجموع ذات الموضوع
 ما خودا مهم وصفه بالضرورة اما هي بالقياس
 الى مجموع ذات الموضوع ما خودا مهم وصفه فالضرورة
 اما هي بالقياس الى مجموع الذات والوصف واذا اعتبر
 بدوام الوصف كان الوصف هناك معتبرا على انه
 ظرف للضرورة لا جزا لما نسب اليه الضرورة ومرة
 ظرف للضرورة وبصير المعنى ان نسبة المحمول الى
 مجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع اوقات
 وصفه ولا فائدة لا اعتبار الظرف هنا فتعبد انه اذا
 اعتبر مادام الوصف كان ضرورة نسبة المحمول الى
 ذات الموضوع فقط وصيند ان لا يكون الوصف الذي
 له مدخل في الضرورة ضرورة لاذات الموضوع حال
 ثبوته كالكتابة صدقت المشروطة بشرط الوصف
 دون مادام الوصف وان كان ضرورة لذاته في زمان
 ثبوته له صدقت المشروطة بالمعنيين كقولنا كل

نقطة

منخسف فهو مظلم مادام منخسفا سواء ولد منه بشرط
 كونه منخسفا او مادام منخسفا بلا اعتبار الاشتراط
 بناء على ان الانخساف ضروري للقمر في وقت معين
 وهو وقت صيلولة الارض بينه وبين الشمس فان
 نسبت الاضلاع الى مجموع ذات القمر مع وصفه كان
 الاضلاع ضروريا في وقت الانخساف لان القوي في كل
 الوقت يستحيل وجوده بلا انخساف على ما زعموا
 فذات القمر مستلزم للمجموع من ذاته ووصف الا
 نخساف وهذا المجموع مستلزم للاضلاع ومستلزم
 للمستلزم مستلزم للاضلاع فظهر ان ذكر ان النسبة
 بين معنى الشرط هي العموم من وجه وهذا كلام
 محقق قد اخطأ منه كثير من زعموا ان النسبة
 بينهما العموم المطلق لان مادام الوصف اعم مطلقا
 انتهى والحاصل ان الشرط بالمتعينين تصدق
 حيث كان المعنى يثبت المحمول للوضع ضروريا للذات
 وكان العنوان بين عين الذات وكذا اذا كان المحمول
 ضروريا للذات وكان العنوان خارجا عنها وليس
 ضروريا لها فان لم يكن له مدخل في الضرورة
 صدقت للشرط بالمتعين الثاني فقط وان كان
 له مدخل في الضرورة فحوكل كاتب فحركة الاصابع
 مادام كاتب صدقت الشرط بالمتعين الاول دون
 الثاني واعلم ان النسب الاربع تجري في القضايا لكن
 لا على وجه جريانها في الكلمات لان ثبوت القضايا
 لا يمكن حملها على شيء اخر منها وانما جريانها
 فيها باعتبار الصدق والتحقيق وعدم ذكر اي مما
 تحققت قضية اخرى موافقة لها في الموضوع
 والمحمول والكيف والكم مخالفة في الجهة اوله
 ولما اشرت ذكر النسبة فبين معنى الشرط في
 النظر

والقضية هي التي
 لا يمكن حملها على
 شيء اخر منها

بينة

النظر لا يشتهر الكلام فيها بينهم ووقع الخطأ في ذكر
 كما سبق في كلام السيد وسأذكر ان شاء الله تعالى
 ما بين هذه القضايا من النسب على حسب ما رأيت
 في كلامهم والله المعين فبين الضرورية المطلقة
 والمشرطة بالمعنى الاول عموم وخصوص من وجه
 فاذا كان وصف الموضوع عين افرادة كان ثبوت
 المحمول للموضوع ضروريا كقولنا كل انسان حيوان
 صدقت الضرورية والمشرطة بالمعنى الاول وتنفرد
 المشرطة بالمعنى الاول فيما اذا كان الوصف ليس
 عين ذاته وله مدخل في الضرورة كقولنا كل كائن حي
 الاصابع مادام كاتب وتنفرد الضرورية فيما اذا كان
 الوصف ليس عين ذاته وليس له مدخل في الضرورة
 والمادة مادة الضرورة كقولنا كل كائن حيوان بالضرورة
 وبين الضرورية المطلقة والمشرطة بالمعنى الثاني
 عموم مطلق فالمشرط اعم مطلقا
 او كان في وقت معين فهي وقتيه مطلقة فان ثبت
 مثالها الاقمار بالضرورة مخسفات ومن الحيلولة
 ودخول شيء من الاقمار في ازمنة الترتيب بالمتخسف
 الثالثة من الجهات الضرورية المطلقة باعتبار وقت معين
 والقضية الموضحة بها تسمى وقتيه لتعيين الوقت فيها
 مطلقا لعدم تقديرها بالضرورة او اللادواع كما سياتي
 لعدم تقديرها بالضرورة في المركبات وهي التي حكم فيها بضرورة
 ثبوت المحمول للموضوع او انتفاء عنه في وقت معين
 مثالها موجبة كل قمر منخسف بالضرورة وقت صيلولة
 الارض بينه وبين الشمس والله لا شيء من القمر منخسف
 بالضرورة وقت الترتيب فان اجاب الانخساف بالضرورة
 ضروريا في وقت معين وهو وقت الحيلولة كان
 سلبه عن ضروري في وقت معين كذا وهو وقت الترتيب

بيع

بيع

بيع

وكان في النظر عطف على يكن المتقدم في فاذ يكن حكم
 واسم كان ضمير الحكم وفي وقت صفة او حال من متعلق
 الخبر المحذوف دلالة ما تقدم عليه والمعنى او كان الحكم
 بالضرورة الحالية او كائنة في وقت وضمير في القضية
 والتميم امر حرك بالكسر الروي والاف الاقمار والاستقرار
 او في زمان ما فذي المشتهر بانها مطلقة منتشرة
 كالحيوان كلف ضروريه لمتنفس نفس نظيره
 وقل بوقت ما فلهذا الاربع ضروريات فاحفظن ما
 جمعوا الجهة الرابعة الضرورية باعتبار
 وقت غير معين وتسمى القضية الموجهة بها منتشرة
 لا تشار الحكم فيها واصحابها كل وقت من الاوقات
 الممكنة مطلقة لعدم تقييدها بما مر مما ذكر في الوقتية
 المطلقة لقولنا بالضرورة كل حيوان متنفس في وقت
 ما ولا شيء من الحيوان متنفس في وقت ما فان ثبوت
 التنفس للحيوان وانتقاه عنه ضروري في وقت
 غير معين والمراد غير محتمل في التنفس لا محتمل
 عدم التعيين ثم بين هذه القضية والتي قبلها من
 النسب العموم المطلق وهذا اعلم لان كل ما ثبت ضرورية
 الحكم في وقت معين يثبت في وقت ما هو ذلك الوقت
 المعين وليس الامر بالعكس وبينها وبين الضرورية
 المطلقة العموم المطلق ايضا لان كل ما تحقق الضرورية
 تحسب الذات تحققت في جميع الاوقات فيصير
 عقد ما وقيمه ومنتشرة وليس الامر بالعكس وبينها
 وبين المشروطة بالمعنى الاول عموم من وجه فيجتمع
 الثلاثة حيث كان الوصف عين الذات وتنشأ
 المشروطة بها اذا كان غير اوله دخل في الضرورية
 وتنشأ ان في نحو ما بينهما السابقين وبينها
 وبين المشروطة بالمعنى الثاني عموم مطلق وفي
 اخص

اخص منهما فكما تتعقد فيه المشروطة بالمعنى الثاني
 تنعقد في وقت وتنشأ ان عنها اذا كانت الضرورية
 في وقت معين او غير معين كونه غير من الوصف
 وذي في النظر اشارية مبتدأ خبره المشتهرة
 والباء في بانها متعلق به ومطلقة بالنسب صفة
 منتشرة قدمت عليها فاعربت حالا منها وفي شرح
 القطب عند الكلام على المركبات فرق بين المنتشرة
 المطلقة والمطلقة المنتشرة وكذا بين الوقتية المطلقة والمطلقة
 الوقتية فراجع واللام في قوله المتنفس على اخصا ومنتشرة
 اي لهو متنفس على حد ام الحليس يجوز شهور وقول
 نظيره تنهيم اي قس السلب على الايجاب في التمثيل
 وقوله بوقت ما جئ به لتبيين المثال المذكور فيحصل
 الفرق بين هذه وبين الوقتية المطلقة والضرورية ذات
 بالتحقيق للنظر وما بعده تنهيم ليجتنب على العناية بهذا
 الشأن ولما انقضى الخلاف على تلك الضرورية وبسببها
 الاربعة شرعت في ذكر الدوام ولها بسببها ذكر تتميم بقولي
 فان حكمت بدوام النسبة مادامت الذات لموضوع في
 دائمة مطلقة ومثيل سلبا واجبا مثل الاول
 البسطة الخامسة الدائمة المطلقة وهي التي صحت فيها
 بدوام ثبوت المحمول للموضوع وانتفاءه عنه مادامت
 ذات الموضوع موجودة وسميت دائمة لوجود
 الدوام فيها مطلقة لعدم تقييدها بوصف او وقت نحو
 كل انسان حيوان دائما ولا شيء من الانسان نجس دائما
 فان ثبوت الحيوانية للانسان وانتفاء النجاسة عنه
 دائما بدوام ذاته وهي اعم مطلقا من الضرورية المطلقة
 من صفة المفهوم ومساوية لها من صفة الوجود
 وبينها وبين سائر البسائط المتقدمة العموم الوجهي

وتوجيه الكلام لا يلف بهذا المقام وفي في البيت اسارة القضية
وهو مبتدأ خبره دأية والمائة الماخوذة منه قوله بغير
الاول غير نامة من كل وجه لا تقع في التكميل من انه يجاز
بالاوام بدل الضرورة وساق التنبية عليه
او وصفه فغير التي يجوزونها لنوعى امة يدعونها
مثالها في السلب والتجدي ما اسلف في مشروط فلتعلم
كن يجوز في الروام بدلا عن الضرورة كي تكمل
السيطة السادسة الائمة بشرط الوصف وتسمى فيه
عامة اما كونها عرفت فلان العرف يفهم دأية من سالتها
اذ سلب محمولها عن موضوعها اما يكون باد امة ذات
متصفة بالوصف العنوا في فانه اذا قيل لاشئ من النائم
بمستيقظ ففهم العرف ان سلب الاستيقاظ عن ذات النائم
في حال اتصافه بوصف النوم وقد يفهم من موضعها ايضا
ان ثبوت المحمول للموضوع اما هو في حال اتصافه
بالوصف العنوا في نحو ولعبد مومن غير من مشرك
لان الحكم على المشتق يؤذن بعلية مبدا الاشتقاق
فلما كان العرف دخل في فهم ذلك من سالتها دأية ومن
موصيتها في الجملة نسبت اليه واما كونها عامة فلانها
اعم من الوضعية الخاصة الاتي بيانها في المركبات ومثالها
موجبة وسالبة مام في المشروطة العامة لنحو كل كاتب
محتك الاصابع مادام كاتبها دأية ولا شئ من الكاتب
سكان الاصابع مادام كاتبها فامثال المثال الائمة جاز
بالاوام بدلا عن الضرورة قال السيد ولم يعتبر لها
مضيان على قياس معنى المشروطة لان المحمول اذا
كان دائما لمجموع الازاد والوصف كان دائما للذات في
زمان الوصف لان معنى الاوام استمراره وعدم التكاثر
وهو حاصل بالقياس الى المجموع وبالقياس الى الازاد
وصفه في زمان الوصف سواء كان للوصف دخل في
الشيء دأية المحمول كما في المثال المذكور او لم
يكن

شمع

يكن كما في قولنا كل كاتب حيوان انتهم وبينها وبين الضرورة
والدأية المطلقة والمشرطة العامة عموم مطلق وهذه
اعم وبينها وبين الوقتية والمنتشرة المطلقة عموم
من وجه وتفصيل ذلك يطلب من المطولات ووصفه
في البيت بالرفع عطف على الذات ويعزونها بمهملة
ومعجمة بمعنى ينسبون لها ويدعون بمعنى يسمون واسلف
بالبيت للمفعول بمعنى قدموا فاذا ثالث الالبيات ما تقدم
التنبية عليه من انه يجاز بالاوام هنا بدلا من الضرورة
وضمير تكملا فيه للمخاطب وهو مبني للفاعل او
المفعول اي تكميل المثال او فليذكر غيرك بذلك
وان حكمت بوقوع النسبة بالفعل بين طرفي القضية
فسمها مطلقة ولتصرف بعامة والفرق ليس بالحق
مثالها بالفعل كل فرس فتنفس والسلب قس
السيطة السابعة المطلقة العامة وهي التي حكم فيها
بثبوت المحمول للموضوع او انتفايه عنه بالفعل نحو
كل انسان متنفس بالاصطلاح العام وسيت هذه
مطلقة لان نسبة القضية اذا اطلقت عن التقييد
بالضرورة او غيرها كان المتبادر من القضية ان
نسبتها واقعة بالفعل فالاصطلاح وصف في الحقيقة
لنسبة سميت به القضية تسميت للدال باسم المدلول
وهذا هو الموافق وان وقع في شرح التسمية وغيره
ما يخالف وعامة لانها اعم من الوجود يثبت الاتي
بينها في المركبات وبينها وبين البسيط السابقة العم
المطلق وهي اعم وقد كنت دأية لبعضهم مامعنه
ان هذه قد تفرد عن القضايا التي يعتبر فيها الزمان
والالزم ان يكون للزمان زمان فيراجع وعليه فينتصر
الفرق بينها وبين المنتشرة التي يتوهم سالتها

نفع

نفع

لها وبالفعل في النظر متعلق بوقوع وكذا بين وعامة
 بالتخفيف لما مر والمراد بالفرق ما قدمناه من الفرق
 بينها وبين القضايا السابقة والفاقي لتنفس داخله
 في الخبر لعموم المبدأ ولام السلب للثبوت لتأخر العامل
 اعني قس والمعنى قس السلب على الإيجاب في المثال
 وإن حكمت سالك الضرورة عن جانب مخالف القضية
 في الحكم فهي التي تدعى ممكنة اي عامة فاطلب كي تبين
مثالها الله قديم ثم لا شي من القديم حادث علا
 وعام الامكان لهاتين وجه وهذه البايط الوجه
 البسيطة الثامنة الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بعدم ضرورة
 خلافة النسبة اي برفع الضرورة وعن الجانب المخالف للحكم
 فان كان الحكم ايجابيا كان هناك سلب الضرورة عن جانب
 السلب لانه خلافه وان كان سلبي كان هناك سلب ضرورة
 الايجاب لذكر والاولى ان يقال انها التي حكم فيها بثبوت
 التحمول للموضوع او سلب عنه مع ان تقيض الحكم ليس ضرورة
 لكنه بثبوت التحمول للموضوع او سلب عنه مع ان تقيض
 الحكم ليس ضرورة كما كنتم لما قصد بيان معنى الامكان
 اقتصر على ما ذكرنا انتهى صفيدي وفيه مخالفه هذا
 والاولى لما قبل من جهة ان ذكر ليس بينه وبين الحكم
 به حقيقة اعني الثبوت او الانتفاء بل اقتصر على بيان
 رفع الضرورة عن الجانب المخالف لا بيان معنى الامكان
 هنا على ان المراد ظاهرا وهذه القضية اعلم مطلقا
 من سائر القضايا المتقدمة حتى من الضرورية المطلقة
 وانما فيها الامكان الخاص على ما سيبي وذكر لان الشيء
 اذا لم يكن مخالفا ضروريا فففيه اما ان يكون ضروريا
 فحينئذ يصدق قضية ضرورية موافقة لمقتضى
 القضية



القضية لان احد الطرفين ضروري واما ان يكون غير
 ضروري بل يجوز ارتقاها فالامكان بهذا المعنى
 محقق بكل حال وقد بان كذا فيما مضى ان المطلقة العامة
 اهم القضايا السابقة وهذه اهم من لان الواقع ما لفعل
 لا اقل من ان يكون ممكن فثبت انها اعم من الجميع وتوضح
 انه اذا ثبت شيء لشيء يجب ان لا يكون عدم الثبوت ضروريا
 والا كان ثابتا وغير ثابت وهو محال وقس عليه فظهر
 انه كلما تحقق قضية فقد تحقق الممكنة العامة ولا
 يلزم من تحقق الممكنة تحقق شيء من القضايا الجوانب
 ان يكون شيء ممكن في نفسه ولا يكون واقعا هذا سالك
 بالنسبة حال من التاخير جانب متعلق به وفي الحكم
 متعلق بخالف والتاخير حذف التاخير وتبيين ينفذ
 التاخير يعني تبينه حذف من احدي التاخيرين تخفيفا
 اي فاطلب هذا المعنى يجد ينكشف كرامه واثرت ذكره
 المثالين لما يتوهم فيهما من منافاة الامكان لان الحكم فيهما
 ضروري وقد عرفت ان الضرورية المطلقة لا تنافي الامكان
 العام لان قولنا انه قديم بالامكان العام وينفرد رفع الضرورة
 عن الجانب المخالف لهذا الحكم وهو سلب القدم عنه تعالى
 بل ثبوت القدم ضروري وقولنا لا شيء من القديم حادث
 معناه سلب الضرورة عن الجانب المخالف للسلب وهو
 الايجاب اي للضرورة في ثبوت الحادث القديم المتناق
 عنه ضروري وقوله علا بمعنى تعالى للتشبيه يعني تعالى
 القديم وهو ذات الله تعالى وصفاته القديمة عن
 ان تكون حادثا والواقي قوله وعام الامكان للحال اي اذكر
 هذين المثالين حال كونك جاعلا الامكان العام جهة لها
 ليحصل الغرض وقد اتقضى الكلام على البايط وذكرت
 المركبات بقولي
 اما المركبات فهي الاتي قد قيد بالادوام اللاحقة

من تلك او باللا ضرورة وما بكل صلاح لتقييدهما
فرعه من مطلق الضرورة او اللادوام وانظر الاية
القضية المركبة التي معناها ملتزم من ايجاب وسلب
وقيل وانما قيل لانه قد لا يكون في اللفظ الايجاب او السلب
لخوفنا ان يدعى كاتب بالامكان الخاص فالقضية مركبة
كما سياتي وليس هناك الا ايجاب او السلب والمراد ان
لا يعبر عن الجزء الثاني منها بعبارة مستقلة والا لكان
هناك قضيتان بسيطتان بل يجاء بالجزء الثاني مبينا
لكيفية النسبة في الجزء الاول بحيث يكون المجموع قضية
واحدة فمن حيث دلالة الجزء الثاني يكون جهة القضية
ومن حيث دلالة على الحكم البليج يكون موجب التركيب
القضية هي منها موجبة والسلب كالسلب في العبارة في ذلك
بالجزء الاول والمركبات هي البسيط بينهما مع زيادة
قيد اللادوام او اللا ضرورة وهذا هو المراد بقول النظم
اما المركبات بل تقر فيها ما ذكرناه قريباً والمأخوذ بالنظر
الى افرادها قد تبعت في ذلك بعضهم لا يقال الملتزم
الخاص من المركبات وليس مقيدة بشئ من القيد
المذكورين لانا نقول هي في قوة المقيدة باللا ضرورة وان
مفهوم الامكان الخاص في اصطلاحهم كما سياتي
سلب الضرورة عن الجانب وهو الجانب الموافق
زايد على مفهوم الامكان العام هذا وليست البسيط
كلها صالحة لان قيد باللا دوام او باللا ضرورة في
الضرورة المطلقة لا يصح تقييدها باللا ضرورة ولا
باللا دوام وكذا الدائمة المطلقة بالنسبة للادوام اما هي
بالنسبة للضرورة فلا مانع من صحة معناها الا ان
اذا قلت كل زجني اسود دائما بالضرورة
كان مستقيم المعنى لما تقدم من ان الادوام لا يستلزم
الضرورة لجواز ان يكون شئ دائما شئ مع التفكير
عنه

عنه وهذا هو المراد بقول النظم وانظر الاية اي
وقد الاية نظر باعتبار احد القيدين اعني الا ضرورة
قال السيد بعد كلام ذكره فظهر لكان التركيب هناك
وجوه منها ما ليس بصحيح ومنها ما هو صحيح لكنه
غير معتبر ومنها ما هو صحيح ومعتبر انتهى
وقل هذا من الصحيح المعتبر ولعل عدم اعتباره لما
سبق من ان الضرورة والادوام متساويان في
الوجود وذلك لان ثبوت شئ لشيء لا بد له من علته
وعند وجود العلة يتبع انقضاء المعلول فما يكون
دائما تكون عامته دائمة فيكون ضروريا وصحيحا
فيثبت من ثبوت الضرورة ثبوت الادوام وهو محذور
لا يصح تقييد الدائمة المطلقة بهذا والمساوالم تتكلم
هو البسيط المتقدم وعبارة النظم استلزام
قول بعضهم والمركبات هي بعينها البسيط لكن
تقييدها الى اخره لا يقتضي طرد البسيط ان البسيط
كلها يصح تقييدها بما ذكره وتقف في بعض وجه
تقييد اللادوام بالذاتي والضمير في تقييدهما
بالضرورة واللا دوام اي وما كل بسيطة صالحة لان
تقييد بشئ من هذين القيدين وصير دعه للتقييد
ومطلق الضرورة التي ضرورتها مطلق عما
سبق في البسيط الادوام معطوف على الضرورة
واو بمعنى الواو اي دعه للتقييد المذكور في الضرورة
والدائمة المطلقتين ويبقى 2 لا يصح التقييد
من البسيط استلزام منها المطلقة العامة تقيدها
باللا ضرورة وتارة باللا دوام وهي باعتبارها
قضيتان فتكون المركبات سبعة ذكرتها تفصيلا
بقول

ويدخل التقييد كما بقي فقيد باللا دوام السابق
مشروطة عرفية ام اجعلا اذ ذاك فيهما المصوب

عن العموم وبه تقييد وقتية مطلقة كدليل
 كذا مستفاد اي مطلق وفيهما قال لفظ المطلق
 يدخل التعريف بالقيدين المذكورين في جميع القضايا الباقية
 الا في الاربعتين المطلقتين لما علمت والمراد ان مجموع القيدتين
 يدخل فيهما الا لكل واحدة منهما يدور كل واحدة من القضايا
 فيقيد اربع منها بالارواح الزاوية وصورة وهي المشروطية العامة
 والعرفية العامة والوقعية والمتشقة المطلقتان وبعد
 التقييد يدل لفظ العموم في الاولين بلفظ الخصوص ويطلق
 لفظ الاطلاق من الاضربين فتسمى الاول بالمشروطية
 الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
 او لغيره في جميع اوقات الوصف بشرط الوصف او
 بدونه حكما مقيد بالادوام بحسب الذات وانما قيد الادوام
 لان المشروطية العامة في الضرورية بحسب الوصف
 والضرورة بحسب الوصف دوامة بحسب الادوام بحسب
 الوصف يمتنع ان يقيد بالادوام بحسب الذات حتى تكون
 النسبة فيها ضرورة دائمة في جميع اوقات وصف
 الموضوع له دائمة في بعض اوقات ذات الموضوع وقوتها
 مركبة من مشروطية عامة موجبة هو الجزء الاول لما عرفت
 ومن مطلقة عامة سالبة هو مفهوم الادوام بحسب
 الذات لما يجب في المركبات من توافق جزئياتها في الكم
 ونحو المفهومات الكيفية لقولنا كل كاتب محرك الاصابع ملوam
 كاتب الاداء وانما كان مفهوم الادوام بحسب الذات مطلقا
 عامة لان اجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما كان
 السلب متحققا في الجملة اذ هما نقضان والسلب
 في الجملة معنى الاطلاق العام وعلى نحو هذا القول في
 سلبتها نحو لا شيء من الكتاب باكنم الاصابع مادام
 كاتب الاداء فانها مركبة من مشروطية عامة سالبة ومن
 مطلقة عامة موجبة وهي مباينة للاختصاص وبينها
 وبين الوقتيتين عموم وخصوص من وجه وبينها
 وبين باقي المركبات عموم وخصوص مطلق

اي اخذت من الباقي مطلقا واعلم ان المشروطية بالمعنى الثاني
 انما يصح تقييدها بالادوام الذاتي اذا كان عنوان الموضوع
 خارجا عن ذاته وهو ضروري لا على وجه الادوام نحو
 كل متخفف مطلقا مادام متخففا لا دائما فان كان
 عنوان الموضوع عين ذاته لم يصح تقييدها بالادوام
 الذاتي وتسمى ثالثة القضايا الاربع وهي الرتبة من العموم
 العامة مع قيد الادوام الذاتي وفيه خاصية وهي التي
 حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع مع قيد
 الادوام الذاتي وهي ان كانت موجبة فتركيبها من
 عرفية عامة موجبة هي الجزء الاول ومن مطلقة
 عامة سالبة هو مفهوم الادوام وان كانت سالبة فتركيبها
 من عرفية عامة سالبة هو الجزء الاول ومن مفهوم
 الادوام وهو مطلق عام مخالف للجزء الاول على ما مر
 في مثال المشروطية الخاصة واضمح من العرفية العامة
 وبينها وبين المشروطية العامة عموم وخصوص من
 وجه وكذا بينها وبين الوقتية المطلقة مع قيد الادوام
 بحسب الذات وقتية فيلزم لفظ الاطلاق من اسمها
 وهي المحكوم فيها بضرورة نسبة المحمول الى الموضوع
 في وقت معين حكما مقيدا بالادوام الذاتي وهي ان
 كانت موجبة كقولنا كل قمر متخفف وقت الخيلولة
 لا دائما فتركيبها من وقتية مطلقة موجبة هي الجزء
 الاول ومطلقة عامة سالبة هو مفهوم الادوام
 وان كانت سالبة نحو لا شيء من القمر متخفف وقت
 التربع لا دائما فتركيبها من وقتية مطلقة سالبة هي
 الجزء الاول ومطلقة عامة موجبة هو مفهوم الادوام
 وهي مباينة للاختصاص وبينها وبين المشروطية بالمعنى
 الاول عموم وخصوص من وجه وكذا بينها وبين
 العرفيتين وبينها وبين المشروطية بالمعنى الثاني
 عموم مطلق وكذا بينها وبين الوقتية المطلقة

والمفتشرة المطلقة والمطلق العامة والمكتبة العامة وهي
 اخص من المطلق وتسمى الرابعة وهي المركبة من
 المنتشرة المطلقة مع قيد الادوام السابق منتشرة
 بالحقائق لفظ الاطلاق من اسمها وتركيب موجبها
 والبتة على قياس ما مر فالجزء الاول منها منتشرة
 مطلق والجزء الثاني وهو مفهوم الادوام مطلق
 عامة مخالفة في الالجاب والسلب وهي اعم من الوقتية
 لان اذا صدقت الضرورة في وقت معين لا دأبها
 صدقت الضرورة في وقت ما لا دأبها بدون العكس
 ونسبتها مع القضايا الباقية على قياس نسبة الوقتية
 من غير فرق تامة قد عن لي ان اذكر ما كنت احسبك
 به في البسيط على شرح التسمية من الفرق بين الوقتية
 المطلق والمطلق الوقتية وكذا بين المنتشرة المطلق
 والمطلق المنتشرة ونصم ونما يسمع فيها بعد
 مطلق وقتية ومطلق منتشرة وهما غير الوقتية
 المطلق والمنتشرة المطلق فان المطلق الوقتية هي
 التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة
 المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين
 والمطلق المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل
 في وقت غير معين ففرق بينهما بالعموم والخصوص
 وهذا واضح لا استوفيه التمهيد مشروط في النظم
 بالنصب مفعول به لقيدن الموكد بالنون الخفيفة
 وعرفني عطف عليه باسقاط العاطف والتقييد
 بالما متين ظاهر الارادة من قول النظر في اجزاء
 آه على انه لا يتوهم ارادة الخاصية لانها غير
 قابلتين لقيد زائد على ما عتبر في مفهومهما ومخير
 به الادوام السابق ووقتية بالتحفظ لاضافة
 تقيد اليه وهو مبتدأ خبره سديد بالسين واسم
 الاشارة

باسقاط

بلغ

الاشارة في كذا كالتصايف الثلاث على تاويلها بالمد كور
 وهو خبر تقدم على المبتدأ وهو منتشرة اي كالمذكور
 من القضايا في صحة تقييده بالادوام الذات المنتشرة
 المطلقة وصحيفيهما للوقتيتين المطلقتين والفا
 في قاله على اضرار اما واصله لفظ الى مطلق من اضافة
 العلم الى الخاص اي اما الوقتية والمنتشرة المطلقتان
 قاله من اسميهما بعد تقييدهما بالادوام لفظ المطلق
 لما تقدم من ان وصف الاطلاق لعدم التقييد بالادوام
 ونما تقر به يعلم انه لا ايطاين قوله مطلق ومطلق
 قطعا

بأنه
 فليكن
 تفق

كلايه المطلقة العامة ان قيدت او بالضرورة
 تحت ناسبتها الى الوجود في وقت لا دأبها ولا ضرورة
 لما فرغت من القضايا التي تقيد بالادوام الذات فقط
 شرعت فيما يقيد به تارة وباللا ضرورة اخرى
 وتسميات قيدت به وجودية لا دائمة وهي المطلقة
 العامة مع قيد الادوام لحجب الذات وهي سواها قد
 موجب او اليه يكون تركيبها من مطلقتين عامتين
 اصلاهما موجب والا حرك سالبه لان الجزء الاول
 مطلق عامة ومفهوم الادوام مطلق عامة ومما لهما
 الجا با وسلبا كل ان كان ضاحك بالفعل لا دأبها ولا
 من الانسان بضاحك بالفعل لا دأبها وان قيدت
 باللا ضرورة وتركيبها موجبة او سالبة من مطلق
 عامة هو الجزء الاول وممكنة عامة وهو مفهوم الله ضرورة
 وقد عرفت وجوب خالف الجزئيتين في المركبة
 بالاجاب والسلب وانما كان مفهوم اللا ضرورة
 ممكنا عاما لان الاجاب انما يمكن ضرورة كان

بلغ

هناك سلب ضرورة السلب وهو الممكن العام الموجب
 تنبيه قال شايخ الشافعية واما قيدت الا ضرورة
 تحسب الذات وان امكن تقييد المطلق العامة بالضرورة
 تحسب الوصف لانهم لم يعتبروا هذا التركيب ولم ينعقد
 في احكامه انتهى وبين الوجوديتين والخاصيتين
 عموم مطلق والوجوديتين اعم وبينهما وبين العامة
 عموم وخصوص من وجه وبينهما وبين الضرورية
 تباين واما الدائمة فبينها وبين الوجودية الا ضرورية
 عموم وخصوص من وجه وبينهما وبين الوجودية
 الدائمة تباين وبينها وبين الوجوديتين المطلقتين
 عموم وخصوص من وجه وبينهما وبين الوجوديتين
 المركبتين عموم وخصوص مطلق والوجوديتين
 اعم انتهى اجهورى وفي النسخ التي بيدي قلمي
 فاصح فراجع وحرف وضمير به للدوام السابق
 وهو وكذا متعلقان بقيد في البيت قبله على ان به
 ظرفا لغوا وكذا صفة مصدر محذوف والمعنى فيدين
 للدوام المطلق العامة تقييدا مثل تقييد القضاء
 المارق فتعلق كذا به معنوى ونصب المطلقته
 على المفعول به وليس فيدين الذي هو الشرط
 عاملا فيهما لما لا داه الشرط من الصدارة وهو
 المسند الى ضمير المخاطب العام او بالضرورة
 والحكم متأنفة استئنافا بياناً وفك جواب
 الشرط وفي البيت سناد التوجيه وهو في كلام
 الرازيين كثر وضمير بالسبب المطلق
 العامة اي فانسب المطلق العامة الى الوجود
 وقيد ها بلا دايمة او بلا ضرورة فقل في
 الاولى

يلج

يلج

الاولى وجودية لا دايمة وفي الثانية وجودية لا ضرورة
 ولا دايمة منصوب بصف على اسقاط المخاطب للضرورة
 ومفعول صف محذوف اي صف الوجودية لا اختلاف قيد ها
 بالادايمة او باللا ضرورة وها موصولان بنسبة
 الوقف للنظر ويجوز ادغام ضرورية في تاتقي بمعنى
 توفي او توفي اصطلاحهم حقه وبما فرغت منها يقيد
 تارق بالادوام وقاف باللا ضرورة ذكرت ما يقيد باللا
 ضرورة وحدها بقولي

وعامة الامكان لا يصرح ان ركبت بالقيد فيما اصطحا
 كنهم يبدلون العامة بالخاص كيهطوا المراما
 وهي تفيد عند ذكر رفع ضرورة في الجانبين جمعها
 قد سبق ان الامكان العام سلب الضرورة والجانب
 المخالف الموافق ايضا بدل لفظ العام بالخاص
 فيسمى امكانا خاصا والقضية ممكنة خاصة بخو
 كل انسان كانت بالامكان ولا شئ من الانسان كما
 بالامكان الخاص وتركبها من موجبة والسبب لان
 رفع ضرورة الايجاب امكان عام سالب ورفع
 ضرورة السلب امكان عام موجب ومعنى موجبها
 والسببها سوا لانه سلب الضرورة عن الجانب
 الايجاب والسلب اي ايجاب المحمول والموضوع
 وسلبه عنه ليس ضروريا اي لا يستحيل في
 وقت اوقات وجود الموضوع ان يثبت الايجاب
 ويرفع ولا عكس واعلم ان مضمون القضية المثبتة
 عندهم ليس الوجود امكان ثبوت المحمول او تقييد
 لا ثبوت المحمول في الواقع صقيقة او تقييد والحكم بالان
 ممكن بخلاف سائر القضايا فانها تقضي ثبوت المحمول

يلج

او نفي عنه في الواقع وانه باحد الطرق المذكورة فلا
 يكون في المكنة بين الطرفين مع قطع النظر عن الجهة
 سلب ولا ايجاب ولا سلب فيها واجب بان المراد
 بالاجاب هنا مثلا نبوت المحمول بالفعل ولو بالقوة
 او الامكان فيبين في الجهة انه مجرد الامكان وبين
 المراد بالقضية الملقوفة ولا يخفى صحتها انتهى
 الاستاد الصفوي في شرح الفرة وهي اعم مطلقا
 من سائر المركبات لانها عبا عن جزئين احدهما
 ممكنة عامة موجب اعم من سائر الموجبات والآخر
 ممكنة عامة سالبة اعم من سائر السوالب وبمايت
 للضرورة المطلقة واعلم من الذاتية والعامتين المطلقة
 العامة من وجه لصرف الجميع في مادة الوجودية
 الا ضرورية وصدق المكنة الخاصة بدونها حيث
 لا خروج للممكن من القوة الى الفعل وبالعكس فمادة
 الضرورية الذاتية واضحة من المكنة العامة وهو
 والحاصل انهما اعتبارا لما سوى الازميتين من البسيط
 قيدين باصدهما تصير البسيطة مركبة وهما سلب
 الدوام وسلب الضرورية وينفرد الاول باربوع قضايا
 والثاني بقضية واحدة ويتاكدان في قضية واحدة
 ايضا لكن باعتبارهما تصير قضيتين ومفهوم سلب
 الدوام اطلاق عام دائما ومفهوم سلب الضرورية امكن
 عام كذلك وقد انهينا الكلام ذكر الوجهات وذكر
 النسب بينها اجمالاً وانما تركت تفاصيل ما صعب
 منها لطول الكلام وضيق المقام **فصل**
 في التناقض بين هذه القضايا التناقض مطلقا
 باختلاف قضيتين بالاجاب والسلب بحيث لو
 لانه ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
 فخرج الاختلاف بين مفردين وبين مفرد
 وقضية

بمع

وقضية واختلاف قضيتين لا يلزم مع ما ذكره خوارزمي
 كاتب عمرو ليس بكاتب اوليتم ذكر لكن لا لا يتصور
 انسان زيد ليس بناطق فلا بد في التناقض من اختلاف
 الكيف اي الاجاب والسلب مطلقا وفي الكاي الكلية والجزئية
 في غير الخصوصيتين وفي الجزئية في الوجهتين
 ولما كان الفرض متعلقا بذكر احكام الوجهات ذكرتها
 بقولي لا بد في نقضك للوجهة

مع التخاليف من خلو الجهة اذا اردت نقض
 قضية اعتبرت فيها جهة فلا بد كذا ان تأتي بقضية
 مخالفة لها في الكيف والكم وهذا هو المراد بالمخالفين
 ولا بد لك من اعتبار الجهة مخالفة لجهة تلك القضية
 والا فقد تكذب الضرورية في مادة الامكان كقولنا
 كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان
 كاتب بالضرورة مع صدق الامكان فيهما فقد بان
 لك انه لا بد من اختلاف الجهة وقد ذكرت ذلك مفصلا
 بقولي فصام الامكان اجعلته نقضا

مصلحة الضروريات ترضى

وعامة مطلقة لدائمة نقض وذاك الشرط اعني العام
 لنقضها المكنة الحينية والمطلقة الحيد للعرفية
 فنقول كل شيء رفع صتيان قولنا كل انسان حيوان
 بالضرورة نقض رفع مفهوم يعني انه ليس كذلك
 وانما لم يكتف بهذا القدر الا جهلي بل فصحت مفهومها
 القضايا المتناقضة لسهولة استعمالها في الامكان ومع
 نقض الضرورية المطلقة المكنة العامة لان مفهوم
 الضرورية الموضوعية انما هو المحمول للموضوع
 بالضرورة ولا يرتفع الا بمكان انفكاك

الضرورية كل انساب
 صيوان بالضرورة نقضها
 نقض الانسان ليس بناطق
 بالامكان العام الدائمة
 كل انسان حيوان
 نقضها صيوان
 ليس بناطق
 العام هو

بمع

بمع

نقيض قولنا بالضرورة
كل من هو مختلف وقت
محلولة لا رضى بينه
وبين المسمى هو
قولنا ليس هو
الضرر متحقق
بالامكان
قولنا بالضرورة
انسان متحقق في
وقت ماله دائما هو
قولنا بعض الانسان
ليس يتحقق بالامكان
الدام

بلغ

وهذه النقايط البسيطة وفي المركبات ذكر ضابط
اقول تقيض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية لان الضرورة
في وقت معين ينافيها الامكان بحسب ذلك الوقت وكذا
نقيض المنتزعة المطلقة الممكنة الائمة لان الضرورة
في وقت ما ينافيها الامكان في جميع الاوقات وقد
اهل صاحب التذهيب تقيض ما كتبت القضييتين
اعني الوقتية والمنتزعة المطلقتين ونهت عليه استنفا
لما ذكر من البسيط والوقتية المناقضتان لهما اهل
بينا في البسيط كما مر وهذه المذكورات تناقض
البسيط والضابط في نقايط المركبات ذكرته بقولي

فان تلك كلية منها حزي نقيضي الجزئين منها حزي
واعط كلا منهما مانص له وركبت منهما منفصل
مانعة الخلو فالمفهوم لها تقيض اي له لزوم
ما هو التقيض بالحقيقة اذ هو ليس ذاك والطريق
في نقض جزئها اذا توارى مفهومه ذاك الذي تزداد
ولكن اجعل كل فرد فردا موضوع ذكر التقيض حزي
اذ لو بقي لجاله لا تنفصا وكذب التقيض والاصل معا

اقول هذه الابيات مستقلة على نقايط المركبات وهي اما
كلية واما جزئية فان كانت كلية فطريق اخذ تقيضها
ان نقض جزئها معتبر فيها ما مر من الاختلاف في كيف
وغيره ثم اخذ تقيض كل من الجزئين وتركب منهما
منفصلة مانعة الخلو فيكون ذكر المفهوم المرد تقيض
القضية المركبة لما اختلف لم وقد علمت انهم يطلقون
التقيض على لازم المساوي له وانما تقيض المركبة في
الحقيقة هو رفع مفهومها من حيث المجموع ورفع ذلك
المجموع يكون برفع احد جزئيهما وهو حاصل من
المفهوم

المفهوم المرد ومن احاط بحقائق المركبات ونقايط التنا
لم يخف عليه تفصيل ذلك لكن لا بد من مثالين في ذلك
وهي ان الوجودية الائمة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل
لا داما مركبة من مطلقتين عامتين اولاهما موجب واخرى
سالبة وهما كليتان فنقيض اولاهما سالبة جزئية
دائمة وهوليس بعض الانسان ضاحك دائما ونقيض
الاخرى موجبة كذا ذكر وهو بعض الانسان ضاحك دائما
فتأخذ هذين التقيضين وتركب منهما منفصلة مانعة
الخلو كما سبق هي تقيض الوجودية الائمة فنقيض
المثال السابق اما ليس الانسان ضاحكا دائما واما بعض
الانسان ضاحك دائما والمنفصلة كاذبة كاذب احد جزئيهما
فيكون الاصل صادقا وعلى هذا القياس في سائر المركبات
وان كانت جزئية فطريق اخذ تقيضها ما مر من تحليل
بسيطتها وتركيب منفصلة من تقيضها كذا يكون
موضوع ذكر المفهوم المرد كل فرد فرد من افراد موضوع
الاصل والا فقد تكذب الجزئية الاصلية مع كذب كل من
الطليتين المرد اليهما المفهوم في مادة تكون الموضوع
فيها اعم من المحمول نحو بعض الجسم حيوان لا داما
فانه كاذب مع كذب قولنا اما ان يكون كل جسم حيوانا
دايما ولا مني من الجسم حيوانا دايما اما كاذب الاصل
فلان مفهومه ان بعض افراد الموضوع بحيث يثبت
له المحمول تارة وينتفي عنه اخرى وليس شئ من
افرادها كذا واما كاذب الموجبة الطلقة فلان المحمول
دايم السلب عن بعض افراد الموضوع واذا كذب
الاصل مع هذا المفهوم المرد بطل كونه تقيضا
لم لما يجب من تخالف الاصل والتقيض في الصق والكذب
وح كونه تقيضا قولنا بعض الجسم حيوان لا داما
كل فرد من افراد الجسم اما ان يكون حيوانا دايما

بلغ

وليس يعطون دأيا هذا وضمير تكن للمركبات وضمير منها
لها ايضا واسقاط الفاعل من أخذ لضرورة النظر وتحت
معنى تحت وأي تحتو القوم في اصطلاحهم وضمير منها
للجزئين والمراد بها نص لم ما يعتبر عندهم في تحقق
التناقض وركبن موكد بالنون الثقيلة للمركبات أي فالمفهوم
المردد ليس تقيضا لهذه القضية كونه لازما وما ويا
لم يدل على ذلك قوله أي لم لزوم ماله التقيض بالحقيقة وضمير
في اذ هو للتقيض أي تقيض القضية رفع مفهومها
أي ليس الأمر ذكر واضافة المفهوم إلى ضمير القوم للملابسة
وق قولنا ذكر التقيض يجوز لأن التقيض عبارة عن
مجموع الموضوع والحصول في القضية وتحتوي بمعنى
تعد جواب اجعل العكس المنوي العكس بتدوير
القضية مع بقا الصدق والكيفية لجاء لها ولا يشترط
في الجهة اتحاد ولا اختلاف كما سيبين كذا ثم
القضايا الموجهة اما موجبات واما سواب قال شارح
الشمسية وقد جرت العادة بتقديم عكس السواب
لأن منها ما ينهكس كلية والكل وآن كان سالب الشق
من الجزم وآن كان إيجابا لانه أفيد في العوم واضبط
انتهم كني تبعت صاحب التهذيب في تقديم عكس
الموجبات لغوم العكس لها وكررت ذكر بقوت
للموجبات كلها العكس لزوم والحال في الممكنين ما علم
وقد راه القداماهما وهو اذا مثل عامتهما
اقول العكس لأن لسائر الموجبات كلية كانت اوجزية
بطرق ياتي ان شاء الله تعالى ذكر بعضها الا الممكنين
في الهماني الانكاس غير معلوم على مذهب الشيخ
وقد اجاز العلم انكاسهما إلى الممكنة العامة قال
شارح الشمسية قدام المنطقيين ذهبوا إلى انكاس
الممكنين

بلغ

الممكنين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجوه ثم قال بعد
ذكر الوجوه واعلم اننا ان اعقبنا الموضوع بالفعل على ما هو
مذهب الشيخ ظهر مجموع انكاس الممكنة لأن مفهوم
الاصل انما هو ج بالفعل بالامكان ومفهوم العكس ان
ما هو ج بالفعل ج بالامكان وتجاوز ان يكون بالامكان
لا يخرج من القوة إلى الفعل اصلا فلا يصدق العكس
ومما يصدق المثال المذكور في السالبة الضرورية فانه
يصدق كل صغار مركوب زيد بالامكان ويكررب بعض
ما هو مركوب زيد بالفعل صغار بالامكان ويكررب
بعض ما هو مركوب زيد بالفعل صغار بالامكان
لأن كل ما هو مركوب زيد بالفعل فليس بالضرورية
ولا شيء من الفرس صغار بالضرورية فلا شيء ما هو
مركوب زيد بالفعل صغار اما اذا اعتبرناه بالامكان
على ما هو مذهب الفارابي تنعكس الممكنة كنفسها
لأن مفهومها انما هو ج بالامكان فهو ج بالامكان
ج بالامكان لا محالة انتهم وصح يصدق أي يصدق
ما قرناه من ان بعض ما هو ج بالامكان يجوز ان لا يخرج
من القوة إلى الفعل اصلا لأن الضمير في يصدق عائد على
العكس وحاصل المثال انه مركوب زيد اذا لم يكن الا الفرس
كان سلب الفرس عن مركوب ضروري فلا يصدق الامكان
كل ان يكون صغارا مع صدق امكان ان يكون الحمار مركوبا
فانعكس إلى المطلقة الحينية دأيتها وكذا مشروط
عرفية ان عمت او خصت لكن بقيد اللادوام قد أتى
اقول تنعكس الالهيان أي الضرورية واللازمة والعامة
أي المشروط والعرفية إلى الحينية المطلقة لانه اذا
صدق كل انسان حيوان باحدى الجهات أي بالضرورة
او دأيا او مادام انسانا صدق بعض الحيوان ان
حين هو حيوان والا لصدق تقيض وهو لا شيء

ب م

س

بلغ

بلغ

من الحيوان بانسان مادام حيوانا وقسم الى الاصل هكذا
كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان ينتج لاشئ
من الانسان بانسان باحدى الجهات وفيه سلب الشئ
عن نفسه وهو محال نشا من تقيض العكس فيكون
العكس حاضرا في الوجود لا يكتفي الشئ وتقيضه معا
وكذا تنعكس الشروط والعرفية الخاصة
حينية مطلقة لكن مقيدة بالادوام لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما كل انسان حيوان مادام انسانا
لا دائما صدق بعض الحيوان انسان حين هو
حيوان لا دائما اما الحينية المطلقة فلكونها لازمة
للعامة ولان العام لازم الخاص والادوام
ومفهوم كما سبق مطلقة عامة موافقة للاصل واما
الادوام ومفهوم كما سبق مطلقة عامة موافقة
للاصل في الحكم مخالف في الكيف وهو بعض الحيوان
ليس بانسان بالافعل فلا بد ان يكون يصدق لصدق تقيضه
وهو كل حيوان انسان دائما وتضمها صفى الى الجز
الاول من الاصل هكذا كل حيوان انسان وكل انسان
حيوان فينتج كل حيوان حيوان ثم تضمها اي التضمين
تقيض الادوام العكس الى الثاني من الاصل وهو
مفهوم الادوام فيه وهو كل سلب كل اي لاشئ من
الانسان لحيوان بالاطلاق العام فيكون الشكل هكذا
كل حيوان انسان ولا شئ من الانسان لحيوان ينتج
لا شئ من الحيوان لحيوان فيلزم اجتماع التقيضين
وهو محال وهذا الطريق هو المسمى بالخلف
هذا وتقديم المطلقة على الحينية لضرورة النظر
والتهور في اسمها الحينية المطلقة وقد عرفت
في المناقض وخير دامت اهلها والقضايا والملا

بلغ

بلغ

المصلحة

المصلحة للاضافة ظاهرة وعرفية عطف بغير اداة على
شرطية بمعنى مشروطة والاستدراك بالنسبة الى
الاخير فقط او خصتها والمعنى وان خصت الشر
والعرفية اي كانتا خاصيتين كان عكسهما حينية
مطلقة لكن مع قيد الادوام

ثم الى العامة اعني المطلقة عكس البواقي والظن طريقه
ما بقي من القضايا الموجهة وهو الوقتين والوجوديتين و
المطلقة العامة تنعكس الى المطلقة العامة لانه اذا صدق كل
انسان ضاحك باحدى الجهات الخمس صدق بعض
الضاحك انسان بالاطلاق والا صدق تقيضه وهو
لا شئ من الضاحك انسان دائما وهو ينتج مع الاصل لاشئ
من الانسان بانسان دائما وان محال نشا من تقيض العكس
فالعكس حق والخاصة ضير مقع على المتبادر وهو عكس
البواقي اعني المطلقة لاخراج نحو المشروطة مما يوصف
بالخاصة وضمير طريقه للعكس اي امكن النظر في حق طريقه

بلغ

اما السوال بنت منها فقط لها العكس فتصلتها
فاعكس الى الولاية الواهيتين وعامة عرف لعكس العامة
على الصحيح وواضحتهما للخاصتين ولتزد لا دائما
في البعض هذا ان تكن كلية والخاصتين اخص من الجز

بعض

لا ينعكس من السوال الاست فمنها الضرورية المطلقة
والدائمة المطلقة تنعكس الى الولاية المطلقة لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما لاشئ من ج ب دائما والا فليصدق
تقيضه وهو ج ب بالاطلاق ويصح الى الاصل
هكذا بعض ج ب بالاطلاق ولا شئ من ج ب
بالضرورة او دائما ينتج بعض ج ب ليس ب بالضرورة
في الضروريات وبالادوام في الدائمة وهو محال نشا من

بلغ

نقض العكس فالعكس حق فان قيل لم يجعل عكس الضرورية
 الى ضرورة منطلها قلنا اذا كان مركوب زيد فليس فقط
 ولم يفرضه العقل ايضا غيره صدق لاشئ من مركوب زيد
 بالضرورة ولا يصدق لاشئ من الحمار مركوب زيد بالضرورة
 لصدق نقضه اعني بعض الحمار مركوب زيد بالامكان
 وتنعكس المشروطة والعرفية العامتان عرفية عامة
 خلافا لمن زعم ان المشروطة العامة تنعكس على نفسها
 وهذا الخلاف هو المقابل للصحيح المذكور في النظر وقد بين
 فساد ما في التسمية فراجعها وانما كان عكسها
 الى العرفية العامة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ
 من ج ب مادام ج لا دائما فالصدق دائما لاشئ من
 ب ج مادام ب لا دائما في البعض اي بعض ب ج
 بالفعل فان الادوام في القضايا الكلية مطلقة عامة
 كلية على ما عرفت واذا قيوت بالبعض تكون مطلقة
 جزئية اما صدق العرفية العامة وهي لاشئ من ب
 ج مادام ب فانها لازمة للعامة متينة ولا يحل العلم لان
 الخاص واما صدق الادوام في بعض فانه لو لم يصدق
 بعض ب ج بالفعل لصدق لاشئ من ب ج دائما
 فتنعكس الى لاشئ من ج ب دائما وقد كان يجب لادوام
 الاصل كل ج ب بالفعل هذا خلف وانما لا ينعكس
 الى العرفية المقيدة بالادوام لانه يصدق لاشئ من
 الكاتب بكان الاصابع مادام كاتب لا دائما ويكذب
 لاشئ من الساكن بكان مادام ساكن لا دائما لكذب الادوام
 وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق لصدق بعض الساكن
 ليس بكاتب دائما لان من الساكن ما هو ساكن دائما
 كالارض انتهى من القطب فتبين من هذا ان زيادة
 الادوام

الادوام في البعض انما هو بالنسبة للخاصة فقط وحين
 هو صحيح لعامة الوقت وتذكيره باعتبار العكس اي هذا
 العكس اعني العرفية العامة عكس الخاصتين فقول
 الخاصتين خبر هو وصحله صما حال من ضمير الخبر
 هذا وان كانت جزئية فلا ينعكس منها الا الخاصتان
 الى العرفية الخاصة ولا يبين بما مر اعني الخلف للتقدم
 ذكره بل بياحه الافتراض وصالح ان تقتضى ذاتا
 معينة وتعتبر له وصفين يتصادقان عليه ويتنا فيان
 فيه كالکاتب وساكن الاصابع فانه يصدق قولنا زيد
 كاتب اي في وقت وزيد ساكن الاصابع اي في وقت
 اخ فادام قلنا بعض الكاتب ليس بكان الاصابع
 مادام كاتب لا دائما كان صادقا كعكس اعني بعض
 ساكن الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع لا دائما
 اما صدق الجزء الاول من الفصل فلان سلب ساكن
 الاصابع عن ذات الكاتب انما يكون مادام متصفا بصدق
 الكتابة واما صدق الجزء الثاني منه وهو مفهوم
 الادوام اعني بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل
 فلصدق ساكن الاصابع على ذات الكاتب في غير اوقا
 نبوت الكتابة له وكذا القول في صدق العكس
 بجزئيه وهذا هو المراد بقول النظر والخاصتين
 اخصص من الجزئيين اي اخصص بالعكس من
 السوالب الجزئية المشروطة والعرفية الخاصتين
 عكس النقيض
 وكما في مستوى العكس ان تراه في عكس النقيض مثبتا
 لكن من قبل الموجبات فيه حكم السوالب هذه
 جميع الاصلاح الجارية في العكس المستوي جارية

في عكس النقيض فكل موجهة انعكست في العكس المستوي
 الى موجهة مثلها او غيرها فعكسها بعكس النقيض
 الى تلك الموجهة من غير فرق ولكن يقع الاختلاف بين
 العكسين في الكرم من بعض الوجوه حتى ان الموصيات
 في عكس النقيض ان كانت كلية انعكست الى مثلها
 وان كانت جزئية فلا ينعكس منها الا الخاصتان
 وقد في العكس المستوي ان هذا الحكم للسوالب
 والسوالب في عكس النقيض كلية كانت او جزئية
 تنعكس الى السوالب الجزئية وقد سبق ان هذا الحكم
 في العكس للموصيات والبيان فيه هو البيان المتقدم في
 العكس المستوي فلما بين عكس السالبة الجزئية
 من الخاصيتين في العكس المستوي في الافتراض
 فليبين به عكس النقيض العكاس الموجهة الى
 من الخاصيتين كذلك هذا وكل في النظم بالرفع
 مبتدأ مضاف الى ما الموصولة او الموصوفة وفي هرتق
 العكس من اضافة الصفة الى الموصوف اي العكس
 المستوي متعلق بات وهو صلة او صفة لما وضرتاه
 والموصيات مفعول تنيل الاول ومفعول الثاني
 حكم السوالب وضمير فيه لعكس النقيض وكذا ضمير تقيم
 بمعنى توفيه

والان تم ما قصدت نظم من هذه المباحث المهم
 على يد العوتج الصري منصور المقر بالتقصير
 الازهري والمنوق بنسب الشافعي في العباد مذهباً

الان ظرف مبني لتضمنه معنى صرف التعريف على الفتح
 الخفة وال فيه زايدة وبنائها لتضمنها معنى
 الاشارة وهي متعرفة بما تعرفت به اسماءها وال
 فيها

فيها لتعريف الحضور ليست زايدة والاول رده ابن
 ما لا في شرح التسهيل وتعلق بتم اي تملت اجزاً ما
 قصدت نظم في هذا الزمن الحاضر وفي الكلام
 تقدير مضاف قبل ما اي قصدت نظم ما قصدت
 ومن في هذا المبدأ الغاية والمباحث جمع محب اما
 بمعنى موضع الحب وهو التفتيش واما بمعنى الحب
 نفيم مبالغة والمهمة اي لشدتها وعلى متعلقة
 بتم او بتم محذوف فاعل الاستيفاء البيان التقدير
 على يد من تم وهذا التعبير مشهور والمراد منه
 ان فاعل الفعل هو ما اضيف اليه اليد والتعبير
 باليد كناية او مجاز وكانت لا كانت الافعال انما هي
 حقيقة لله تعالى والبدائنة التلق في الجملة او التعبير
 بها وتصغير العوتج باعتبار تحقيق الموصوف
 لا الوصف والصري فاعل بمعنى مفعول او فاعل
 بمعنى بين الضراوة بالفتح اي ذاهب البصر وهو
 مبين لما قبله ومنصور بالجبر على البدلية اذ هو الاسم
 العلم والمقر المعترف والتقصير في هذا المقام ظاهر
 والازهري نسبة الى الجامع الازهر وهو معروف
 والمنوق نسبة الى منوق والشافعي نسبة الى الامام
 المستغني بشهرته عن الوصف وفي العباد حال
 لا زمة ونسباً وذهباً منصوبان على الضمير

في عام تسعين بعيد الالف عمت من الله بواقف اللطف
 من هجته الهادي الى سبل الرشاد وخيرة الله على كل احد
 محمد صلى الله عليه وآله دام له العرش يسدي انعاما
 والالذين هم اهل الكرم وصحبه الحارثين الفخر الائم
 في متعلقة بتم وتضمن بتقدير المثناة فوق على السين
 المهمل وعبيد بالتصغير المضروبة وحمل عمت بالنسب

في
 الجهورل دعائهم وواقى اللطف من اضافة الصفة الى المو
 اي اللطف الواقي اي الكثير آثاره ومن هجرة نعت الف
 وهجرته صلى الله عليه وسلم معروفة والهادي اي الدال
 على ما يوصل الى المطلوب وهو المراد بسبل الشد جمع
 سبل بمعنى الطريق والرشد بفتحين ضد الفحى وصرف
 مفعول الهادي للعموم والخيرة على الشئ المفضل عليه
 قال في المصباح ضرب الرجل على صاحب اخيه من
 باب باع ضرا وزان عيب وخبر وضرة اذا فضلت عليه
 انتهر والاضافة الى الله لانه المفضل له على كافة الخلق
 وعهد بالجريدل بما قبله وتقدم معنى الصلاة في الخطبة
 وكذا معنى الال وختمت بالصلاة كما بدأت بها هذا التلخيص
 لتكون الصلوات جاذبتين له بطرفيه الى ذروة القبول
 وما مصدرية ظرفية اي مدة دوام اسوار الله تعالى
 النعم على خلقه والعموم ما خوذ من الحذف وفي وصف
 الال بانهم اصل الكرماء منشاء اشارة الى ان كرمهم
 الله انعامهم وعطف الصليب على الال من عطف الخاص
 على العام والخاصين الجامعين والنفخ الافتخار وجمعهم
 للافتخار بمعنى جميع اسبابه وهي جهاته والائتمار اسم
 تفضيل من التمام بمعنى الكمال والحمد لله على كل حال قال
 مؤلف حفظه الله تعالى وقد تم هذا الشرح المبارك يوم
 عشرين من شهر شعبان المبارك سنة تسعين والف بعد
 الهجرت النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخ يوم الاحد

وقت الضحى في تاسع شهر شعبان المبارك

من شهر سنة اربع وعشرين

ومائة و الف على يد

الفقير اليه سبحانه

علي ابن السيد

علي غفر الله

لهما

آمين

آمين

مؤلف المختصر على ما نفع اي على انعامه ما مصدرية لاموصولة
 اما نقطا فلا احتياج الموصولة الى التقدير اي انعم به مع تعذر
 في المعطوف اعني علم كون ما لم يظهر مفعوله واما معنى فلان
 الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنع امكن من
 الحمد على نفس النعمة لا مؤلف من عطف الخاص على العام
 اذ عطف الخاص على العام دل على ان الخاص قد بلغ في الشرف
 والكمال الى ان يرتفع عن الدخول فصار نوعا اخر كقوله
 تعالى حافظوا على الصلاة والصلاة الوسطى هو

والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد
الا كاتب اذا اريد ان لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة
وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشئ
حتى يمكن اثبات شئ منها ونقي ما عداها بالكلية بل هذا
محال لان للصفة المنفية تقييضا وهو من الصفات
التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع التقييذين
مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب و اردنا ان لا يتصف
بغيرها لزم ان لا يتصف بالقياس ولا بتقييذه وهو

محال انتهى واعلم ان المولى علي العصامي اورد
على السامع ان دليل المذكور لا يجري في جميع افراد النوع
المذكور من القصر بل هو مختلف فيما اذا قصر الموصوف
على صفة سلبية كما اذا قيل ما زيد الا ليس بكاتب فالحال
غير لازم والدليل على ارتفاع التقييذين مختلف
ولنبه عليه في المثال المذكور ليقاس عليه غيره وذلك
وذلك ان مفاد الحصر في المثال المذكور اثبات عدم الكتابة
لزيد ونقي ما عداه بالكلية عنه وما عدا عدم الكتابة
محصري في الكتابة اذ لو كان شئ مما عدا عدم
الكتابة غير الكتابة ايضا لزم ارتفاع التقييذين
عنه اي في الكتابة وعدم الكتابة فلا محال لان في هذا
المثال انتهى المحشى ثم سأل سؤالا وهو ان هذا المثال
من القصر الاضافي ورده وسأل ايضا سؤالا وهو ان
السامع لو رد خصوص ارتفاع التقييذين بل هو امر منه
ومن اجتهاد ما ورده هو

و نحن نبين كلام المحشى بحسب ما ظهر لنا فنقول قوله ان المولى
علي العصامي اورد على السامع ان دليل المذكور اي
دليل السامع يعني قول السامع ان الصفة المنفية تقييضا
وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها اذ قوله افراد النوع المذكور
يعني قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي فلا يجري دليل
السامع في جميع افراد هذا النوع بل يختلف فيما اذا قصر الموصوف
على صفة سلبية ولا يجري الا اذا قصر على صفة ايجابية قوله
وذلك ان مفاد الحصر في المثال المذكور اي في قول المحشى
ما زيد الا ليس بكاتب قوله اثبات عدم الكتابة لزيد اي
مفاد الحصر هو اثبات عدم الكتابة لزيد ونقي ما عدا
عدم الكتابة بالكلية عنه وما عدا عدم الكتابة محصري في
الكتابة قوله اذ لو كان شئ مما عدا عدم الكتابة غير الكتابة
اي مضافا للكتابة قوله ايضا اي كما ان ما عدا عدم الكتابة
هو الكتابة قوله لزم ارتفاع التقييذين اي لو كان شئ مما
عدا عدم الكتابة مضافا للكتابة لزم ارتفاع الكتابة عن
زيد وارتفاع شئ آخر مضافا للكتابة عنه ايضا فليزم
ارتفاع الكتابة وارتفاع مضافها عنه مطا وهو ارتفاع
التقييذين قوله فلا محال لزم في هذا المثال اي في قوله
ما زيد الا ليس بكاتب لانه لا يلزم منه ارتفاع التقييذين
قوله ثم انه سأل سؤالا وهو ان هذا المثال من القصر
الاضافي يعني اثبات عدم الكتابة لزيد بالاضافة الى الكتابة
فقط فيكون قصر اضافة لا حقيقيا فلا يرد على
السامع قوله ورده اي وكون هذا المثال من القصر
الاضافي ولا اعلم بما كان الرد ويمكن ان يكون الرد بان الموصوف
قصر على صفة سلبية بالاضافة الى صفة ايجابية فاختلقت
الصفتان ايجابية وسلبية والظاهر ان هذا الرد مردود
والقصر في هذا المثال اضافي فلا يبرأ على السامع سلما

بقوله المحشى منه
اعلم

ان القصر في المثال الحقيقي لكن لا سلم ان الخارج او اد مطلق
الصفة بل مراده الصفة الالجابية لانها اكمل من السلبية
والمراد عند الاطلاق الفرد الكامل فاندفع اليراد
بالكلية لمحرمه العبد القاني علي الباقي عني الله عنه امين

قال وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء
اما ان يكون تحت الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يتجاوز
الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة الى
شيء اخر بان لا يتجاوز الى ذلك الشيء اه اي الذي يكون
القصر بالنسبة اليه قوله وانقسامه الى الحقيقي
والاضافي بهذا المعنى اه اي بمعنى ان غير الحقيقي
بالاضافة الى معنى اخر والحقيقي بالاضافة الى
جميع ما عداه قوله لتصادقهما في مثل اه لان العلم
صفة معنوية قوله العلم حسن مبتدأ خبر فالعلم اذا
كان مبتدأ فهو صفة معنوية لا بخونية قوله ومررت
بهذا الرجل اه صدق النعت بدون الصفة المصنوية
قوله وما زيد الا اخوك اه فائدة قوله وههنا بحث
اه ذكر الشارع المحقق هذا البحث في شرح المفتاح واجاب
عنه بان يجوز ان تدل القرينة على ان هناك محذوفاً من غير
دلالة على خصوص او عموم ولجمل على العموم هذا والترجيح
من غير مزج فيصير اسناد اقتضاء الحذف الى قصد
التعميم والاختصاص مثلا اذا قلت في مقام المذبح فلان
يعطي وينع لا يعني انه يصدر عنه هذا الفعل من غير
قصد الى مفعول بل مع القصد الى مفعول لم تقم
قرينة على خصوص او عموم علم من الحذف انه للعموم
لاقتناع الترجيح والمعنى يعطي كما يصلح للاعطاف
ومنع ما يجب ان يعنى وعلى هذا باقي الافعال هـ

بسم الله الرحمن الرحيم هذه فتاوى الاستاذ العلامة نصير الملة والدين
ادام الله ظله عما شرح السعيد مولانا قطب الدين الرازي نور الله ضريحه
ما يحسن ان يعلم في المنطق اما ان يتوقف الشروع فيه عليه او لا
فان كان الاول فهو المفردة فست يلزم مما ذكره يتوقف الشروع على
المفردة على المفردة بل على الشروع لان ما يجب معرفته في علم اي اجزائه
والضهير في فية عايد الى المنطق والمواد بالمفردة اهنا ما يتوقف عليه
الشروع في العلم فية كذا فان الشروع لا يتوقف على ما ذكره فالاول
ان يعرف المفردة بما يعين في تحصيل ذلك الغرض ولا شك ان المذكورات
في المقدمة صحيحة في ذلك فلان لو لم يعلم غاية العلم والغرض عند الحاجة
طلبه عينا قلت قال في الصالح العبد اللعوب وقال الشيخ في الشفا
قيل انه ارتكاب امر غير معلوم الغاية فلا يرد العبد غايه منسوبة
متخيلة غير فكرية فان اراد ان يسرع فيه مع غير ان يتصور فيه
غاية بوجه من الوجوه فذلك مع لانه امر كمال الارادة من جملة اسبابها
تصور الغاية على ما سور في موضع في اللازم على هذا التقدير
الحال العبد لا لغة ولا اضطرار وان اراد

د

وان اراد ان يعلم الغاية التي ذكرها في صدر الكتاب كان عابثا بل
منعنا ذلك لاجاز ان نعلم لانه علم شريف او ليجب على علمائهم من
المباحث العقلية الشريفة وذكر ليس عابثا بحد المعنيين المذكورين
قوله واما على موضوعه فلان تمايز العلم حسب تمايز الموضوعات الى
قوله فلو لم يعرف الشارع في العلم ان موضع اي شيء هو له يتبين العلم
المطلوب عنده قلت كذا يخرج الطالب لعل الطبق مثلا فيه يحصل
مسائلها ويحلها المرصدة عنده ولا يتصور موضوعه وذكر
لان ما لم يلد قد جمعها غيره في كتاب وضبطها ولم يذكر غير
ما لم فيها فاخذ ذكر الكتاب وعرض وعمل به مدة عموه من غير
تصور موضوعه مع مدونة ذكر العلم قبل مدونة ذكر العلم لو اراد
جميع ما يلزم بحيث لا يدا ضلها من قبله من مسائل علم اخر القاج
الى معرفة الموضوع فلا يكون الحاجة ما شئت لكل شارع قوله
وصدر البحث بتقسيم العلم الى التصور والتقدير لتوقف
بيان الحاجة اليه قلت الدليل المذكور على تحقيق الحاجة يتم
مع ارقام هذه المقدمة فلا يتوقف عليها قوله واما تصور
حكمه ونقلا للجمهور تصديق قلت فيبطل صر العلم في التصور
والتقدير قوله فليس معنى تصور الانسان الا ان يتصور
صورة منه في العقل بها تمايز الاشياء عن غيره قلت الصورة المرئية
من الشيء في العقل لا تميز ما في العقل منه ولا يلزم كون الشيء مجزئا
لنفسه والمميز عنه للتمييز في علم الشيء عرف منه عند العقل ولا يميز في
الخارج عند العقل لان تميزه بفصوله ان كان مركبا ونفسه حقيقة
اولوازمها ان كان بسيطا والصورة غيرهما والمميز محمول والصورة
ليست محمولة لما يترتب في الموضوع قوله فصيحت ان يعود الضمير الى مطلق
التصور فكون حصول صورة الشيء في العقل توقفا له وانما هو في
مطلق التصور قلت الغرض الا هو بهذا الموضوع هو انه لما ذكر
التصور اراد تعريفه وذكر انما يكون بمعرفة جنس وفصل فوعرف
الجنس الذي هو العلم وعرف بعد ذلك الحكم الذي هو ما ذكر الفصل واما
ما ذكره من الغرض فغير مناسب للموضوع لان من عادتهم عند ذكر الشيء
المادة الى تعريفه ثم ذكر الحكم وترك ما هو مهمم والتوضيح لما هو
غير مهمم من مناسب لتنظيم كلام العلماء فهو قليل فيه مع الفائدة التي
ذكرناها المقصودة بالذات التبيين والمذكور كان له وجه قوله ثم لما لم
يذكر في النسبة او توهمها فان الشك في النسبة او توهمها لا يوجب
تصورها في قلت كذلك ادراك ايقاع النسبة لا يلزم منه الايقاع الذي

وان اراد ان يعلم الغاية التي ذكرها في صدر الكتاب كان عابثا بل
منعنا ذلك لاجاز ان نعلم لانه علم شريف او ليجب على علمائهم من
المباحث العقلية الشريفة وذكر ليس عابثا بحد المعنيين المذكورين
قوله واما على موضوعه فلان تمايز العلم حسب تمايز الموضوعات الى
قوله فلو لم يعرف الشارع في العلم ان موضع اي شيء هو له يتبين العلم
المطلوب عنده قلت كذا يخرج الطالب لعل الطبق مثلا فيه يحصل
مسائلها ويحلها المرصدة عنده ولا يتصور موضوعه وذكر
لان ما لم يلد قد جمعها غيره في كتاب وضبطها ولم يذكر غير
ما لم فيها فاخذ ذكر الكتاب وعرض وعمل به مدة عموه من غير
تصور موضوعه مع مدونة ذكر العلم قبل مدونة ذكر العلم لو اراد
جميع ما يلزم بحيث لا يدا ضلها من قبله من مسائل علم اخر القاج
الى معرفة الموضوع فلا يكون الحاجة ما شئت لكل شارع قوله
وصدر البحث بتقسيم العلم الى التصور والتقدير لتوقف
بيان الحاجة اليه قلت الدليل المذكور على تحقيق الحاجة يتم
مع ارقام هذه المقدمة فلا يتوقف عليها قوله واما تصور
حكمه ونقلا للجمهور تصديق قلت فيبطل صر العلم في التصور
والتقدير قوله فليس معنى تصور الانسان الا ان يتصور
صورة منه في العقل بها تمايز الاشياء عن غيره قلت الصورة المرئية
من الشيء في العقل لا تميز ما في العقل منه ولا يلزم كون الشيء مجزئا
لنفسه والمميز عنه للتمييز في علم الشيء عرف منه عند العقل ولا يميز في
الخارج عند العقل لان تميزه بفصوله ان كان مركبا ونفسه حقيقة
اولوازمها ان كان بسيطا والصورة غيرهما والمميز محمول والصورة
ليست محمولة لما يترتب في الموضوع قوله فصيحت ان يعود الضمير الى مطلق
التصور فكون حصول صورة الشيء في العقل توقفا له وانما هو في
مطلق التصور قلت الغرض الا هو بهذا الموضوع هو انه لما ذكر
التصور اراد تعريفه وذكر انما يكون بمعرفة جنس وفصل فوعرف
الجنس الذي هو العلم وعرف بعد ذلك الحكم الذي هو ما ذكر الفصل واما
ما ذكره من الغرض فغير مناسب للموضوع لان من عادتهم عند ذكر الشيء
المادة الى تعريفه ثم ذكر الحكم وترك ما هو مهمم والتوضيح لما هو
غير مهمم من مناسب لتنظيم كلام العلماء فهو قليل فيه مع الفائدة التي
ذكرناها المقصودة بالذات التبيين والمذكور كان له وجه قوله ثم لما لم
يذكر في النسبة او توهمها فان الشك في النسبة او توهمها لا يوجب
تصورها في قلت كذلك ادراك ايقاع النسبة لا يلزم منه الايقاع الذي

قوله قلت فيبطل

بل

بالصور

کتابخانه

في الباقي

ملک

وهذا كله من القوت من فاضل المعنى
الذي كان فاضلا من القوت واللفظ
وهو كمن فاضل من القوت واللفظ
الفضيلة من القوت واللفظ

المع

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما لا يعلمون

مسائل هذا الفن واما الاعراض الذاتية التي هي محمولات المسائل التي
ثبتت للموضوع فيه فلم يذكر منها شيئا واما المذكورات فتعمل
على الموجود من حيث هو موجود وتبين بوقوعها في الالهي
قوله واما كونه قولاً فلا بد في الالهي من كونه قولاً في قوله
من افراز الفكر وقد ذكر من قبل انه لا يكون الا مركباً لا من ترتيب والترتيب
لا يعقل الا في شيئين فقول الالهي ينافي هذا الكلام قوله وحيث
لا امتناع الحكم ايقاع النسبة الى قوله لا امتناع الحكم من جهل معنى قلت
لو كان امتناع ايقاع الحكم على تقدير مضاف فما استفاد لم معنى جوف
المضاف مستفيض في الكلام او المراد لا امتناع تصور الحكم اي النسبة
بدون التصورات الثلاث او تصور النسبة بدون تصور المتنسبين في
واذا حصلت حصلت الثلاث قوله قال الامام في المخصص كل تصريح
لا بد فيه من ثلاث تصورات قلت هذا يمنع على الجواب المذكور وكان
قال انما يرد ذلك على كلام الامام واما على كلام المصنف قوله
ولا حقا في ان اللفظ لا يدرى على كل امر خارج عنه فلا بد لللفظ
على الخارج من شرط قلت دلالة لفظ الالهي على معناه دلالة لفظية
وضعية وليست مطابقة ولا تضاعف فهي التزام وليست معناه لازماً
للمعنى المطابقة والامانة في الالهي على ما صرح به فنقول الالهي عدم
البصر لا عدم والبصر قلت مفهوم الالهي هو عدم مضاف الى
البصر يتوقف تصور على تصور عدم المضاف والمفهوم العدم
المضاف يتوقف على تصور الاصناف وصور الاصناف موصى
على تصور المضاف اليه لان النسبة يتوقف وجودها خارجاً
وهنا على وجود المتنسبين ان كان خارجاً خارجاً وان كان
ذهناً فذهناً والذي يتوقف تصور الشيء على تصور جزم مفهوم
قوله وفي هذا الباب فظهر لان الرابع في الصغرى ان قيد بالحسنة
معنا قلت المنع هنا ظاهر السقوط لان من الالهي ان يدرى اللفظ
على مدلول المطابقة ولا يفهم جزمه ولا زعمه الذهني فهما
تابعان غير متفكرين اذ دلالة التضمن والالتزام لا يتصور
لتحققهما الا بعد دلالة اللفظ على المدلول المطابق ولا معنى
للمسم في الصغرى الا عدم الحكم المذكور واما المراد بصر
في الصغرى لادراك الصغرى ذاته عليها وان جعل قيداً للحسنة
جزء من محمول الكبرى فخط السوال من اصله لا يقال الدعوى
مطلقة

بلغ

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما لا يعلمون

مطلقة المحمول والنتيجة مقيدة بالمحمول بالحسنة فلا يكون الدليل منتجاً
للمطلوب لاننا نقول المقيد يستلزم المطلق فان قال الدعوى استلزامها
المطابقة استلزاماً كلياً والنتيجة تعطى الاستلزام في حالة كونها
في حالة كونها تابعين فاللذيل لا يعطى الدعوى قلت التابعية
لما كانت غير منفصلة كانت كلية ايضاً فيلزم الاستلزام الكلي ايضاً قوله
فان المنجذب في قولنا زيد في الوارث حاصل ولا دخل في في الاضاف
قلت ليس المنجذب بمحصل على الاطلاق بل الحصول المقيد بال
المذكور فيكون له مدخل في الاخبار فلا فرق بين المثالين قوله
ولعلك تقول الافعال الناقصة لا يصلح ان يخبر بها وحدها قلت
لما منع ان يمنع انها لا تصلح ان يخبر بها وحدها فان معناها توجب
الفاعل على صفة في زمان معين من الزمن وهذا مما يمكن ان يظهر
به وجهه فيقال زيد قد تقرر في صفة في الماضي وذكر هو معنى
كان وهو ما قسموا الاداة التي هي قسيمة الاسم والفعل الى زمانية
وعن زمانية بل قالوا الرابطة اداة وهي قد تكون صيغة صيغة
الامر كقولك صيغة صيغة الضمير وهو ليس بصيغة بل نقل
عندهم من الهمية الى الخفية وقد تكون صيغة صيغة
كأن فانها ليست بزمانية بل نقلت في وفهم من الفعلية الى الخفية
فمعنى هو وكان الرابطة لتعيين النسبة الواقعة بين المحمول
والموضوع وانما سميت الثانية زمانية لا دلالة لها حاله الربط على
الزمان بل لانها كانت قبل هذا الفعل الاصطلاحي دلالة على الزمان
فلا فرق بينهم وبين الخاتمة في الاصطلاح المذكور قوله لان نظيرهم
في الالفاظ من حيث المعنى ونظر الخاتمة فيها من اللفظ نفسه قلت
الخاتمة لا يحسنون عن المهملة بل عن الالفاظ الموضوعات للمعاني ويختلف
عندهم احوالها باعتبار اختلاف معانيها فلا يكون تحكيم اللفظ
نفسه بل عنه باعتبار المعنى فلا فرق في هذه الجهة قوله فان دلالة
على الزمان بموادها وجواهرها قلت دلالتها بجواهرها فقط ممنوع
ما لا وادخلنا قد من الحروف او غيرنا الحركة والسكون من مواضعها
فيها لما دللت على تلك المعاني فالادال هو مجموع المادة والصورة وكان
نقول في الفعل فلا فرق بينهما في هذا المعنى قوله فنقول المعنى من
التركيب اه قلت فقد اطلق الجزء واريد به بعضه فيكون مجازاً من غير
قرينة وهو ما يذكر وجوبه استلزامه في التعريفات قوله ويرى

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما لا يعلمون

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما لا يعلمون

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما لا يعلمون

بلغ

حقيقيا في عرف المنطقين قلت الخ في الحقيقى يقال عند هو الحقيقة
على المعنى وبالوضع أي المحاز على لفظه على ما مر جوابه في كنهه المراد
ههنا الالامة بالوضع لا بالتبعية فتعلم خبر صحيح قوله والتشكيك على ثلاثة
وجوه التشكيك بالاولوية وهو اختلاف الافراد بالاولوية قلت
فكر الشيخ في برهانه الشفا في فصل في مبداء البرهان بهذه العبارة
يقال ان كذا اولي من كذا اذا كان في طبيعة سواء لكن احدهما له الامر
في نفسه واولا ولا يلزم منه وما ذكر في الكتاب يشمل على دور ظاهر
قوله لانه استعمال ما في ضمير المخاطب لا تنبيه قلت بل ينبغي على
الاستعمال الذي في ضمير المستفهم قوله المعاني هو الصور الذي
هنية من حيث وضع يان ايها الالفاظ قلت الظاهر ان المراد بالمعنى
ماله صلاحية المحضوري الذهن من غير ما يظن كونه مبدول
لفظ اول فان المعاني الخمسة المفردة يبحث عنها ههنا من حيث
لا مدخل للوضع فيها أصلا فالاولى ان يراد بالمفهوم التي يتألف
منها الاقوال الثابتة والنوع والوضع العام بالتبعية قوله
فكل مفهوع وهو الى صل في العقل اما جزئي او كلي قلت ان اخذ
من حيث انه هو متصور أي موجود في الذهن كان جوابا لانه
مشخص بعوارض محل الجزئي وهو نفس المتصور في بل يجب
ان ينظر في ذكر المتصور من حيث ذاته التي عرض لها انها متصور
ولا تلاحظ معها ههنا العارض ولا غيره وكان في لفظ النفس
في قولهم نفس تصور إشارة الى ذكر ان التصور هو المتصور على
ما نص عليه الشيخان فانه قال ذات المتصور وصيقته لا من
صحت ايم متصورا او غير قوله وقد وقع في بعض النسخ
تصور معناه وهو هو قلت المفهوع اعني الحاصل في العقل
له من صفات عقلية ولوانه ولفظ يدل عليه وما هيته هي المراد
بمعناه فذكر ذكر ليعلم ان مقصود الكلمة والجزئية ليس الا الماهية
من حيث هي دون باقي المذكورات فلا سهو قوله فانها يتسع
ان تصدق على من الاشياء فتن بل يجوز صدقها ويكون المحض
عليه ثابا باعتبار ان يجبر عنه وباعتبار ذاته لا شيء والا فانه
عند تعارض الاعتبار قوله ومن ههنا يعلم ان افراد الكل لا يجب ان
يكون صادقا عليها قلت التصديق لا يكون الا في العقل فلا كلي
يصرف

الشمس

الحصول

ابو علي وابو نصر

بلغ

يصرف على من افراده في الخارج وكل كلي يصديق على جميع افراده
في العقل فليس هذا الحكم مخصوصا ببعض الكليات دون بعض كذا كره
فان اراد باقتناع صدق على بعض افراد في الخارج فتصح كل الكليات كره
وان اراد في الالاهن فغير صحيح فانه لا معنى لورد الكل الا الاخص منه
فيمكن حمل الكل عليه فكيف يتصور اقتناع بوجه فتكون الجزئي كذا
وتعلمه الشيء انما يكون بالنسبة الى الجزئي قلت ذكر في الكل الاخص
والجزئي الاضافي والاطام في تسمية الحقيقين منهما بهما اذ
الحث الا فيهما قالوا ولي ان يقال الجز لا يكون الا جزو كل والكل
لا يكون كلاه لتركبه من جزئ فكل منهما له نسبة الى صاحبه والنسبة
الى الكل كلي الجزئي كلي والنسبة الى الجزئي جزئي فيكون الكل جزئيا
قوله وهي لا تنقسم بالجزئيات لان الجزئيات غير المطلوبة مباينة
له وجزئياته اخص منه ولا يصح ان للتوقف كما يأتي قوله بل لا يبحث
في العلوم لتغيرها قلت ليس كل الجزئيات متغيرة وانما المتغير هو الكائن
الفاقد منها واما الجزئيات المجردة ذاتا وقولا فانها لا تتغير اصل
ويبحث عنها في العلوم فعدم التغير ليس سببا لتغير المنطق بل
على الكليات قوله فان المقول على كثيرين يعني منه قلت المقول على كثير
اخص من الكل فان الكل لا يمنع من الشك ولا يلزم من عدم المنع عدم
المنع من الشك فالحال كالحسب البعيد والمقول على كثيرين كالحسب
القريب فلا يعني التوب عن البعيد لان دلالة عليه ان كانا جنسين فخصية
وان كانا عضييين التزاوية والمطابقة انصت من التضمنية والالتزامية
لاستقلال في جواب ما هو قوله الكل الذي هو جزء الماهية فخصر
قلت كيف يتصور كون الكل جزئيا بياته وهو محمول على جزئياته
بالمطابقة والجزء غير محمول على كل لان الكل مركب من الجزء وغيره
والجزء غير مركب من نفسه ومن ذكر الغير فليس الكل جزءا فاما
ثابتة بين كون الشيء كلياً وبين كون جزئياً قوله القوم وثبو الكليات
قلت الترتيب بين هذه الامور ليس بوضع القوم بل صاصلها
يذكر الامور فبين الماهية والنوع الذي اعم منه لان موجودا
قلت لم لا يكون في عموم حقيقة في تمام الاول ولا حاجة الى ماهية
ثالثه قوله فاما ان يوجد تام المشتركات الى غير النهاية الى قوله
والاول هو والالتركيبة الماهية قلت اي برهان قام على انها
ذلك كلياً فان جزئها لا يكون في اثبات المطلوب قوله لان الفصل

فان اراد باقتناع صدق على بعض افراد في الخارج فتصح كل الكليات كره وان اراد في الالاهن فغير صحيح فانه لا معنى لورد الكل الا الاخص منه

فان اراد باقتناع صدق على بعض افراد في الخارج فتصح كل الكليات كره وان اراد في الالاهن فغير صحيح فانه لا معنى لورد الكل الا الاخص منه

عطف

بلغ

الميز في الوجود ليس محقق الوجود قبل هذا المدخل في علم الوجود
 فالنظر به غير مدبر بل العلم به انه لا يمكن ذكر في الوجود لا بعد
 وقرب فيه كما كان في الاجناس قلت مراده انه لما كان القسم الاول
 محقق الوجود اعتنا العلماء بالافتقار الى موافق حاله وتقسيمه الى
 اقسام المكنية لم والقسم الثاني لما كان غير محقق لم يعتنوا بالنظر
 في اصوله ومع ذلك فان اراد من يذهب سهل عليه من مساوئه
 للماهية ان يعلم انه لا يكون الاقرب لانه يميزها عن كل ما عداه قوله
 لو تركت ماهية حقيقية من امرين متساويين آه قلت قوله ضرورة
 وصوبه احتياج بعض اجزاء الماهية الى البعض لو لم صحة
 فانما سلم في الاجزاء الحقيقية للماهية الحقيقية واما الاجزاء
 المحركة فاجزاء اعتبارية عقلي لا تقع فيها ذلك سلمناه لكن الاجزاء
 المحركة ليست جميع اجزاء الماهية بل اجزائها المادية والجزء
 المادية لا يجب افتقار بعضها الى بعض بل الذي تقرر عندهم
 ان جميع اجزاء الماهية يجب افتقار بعضها كالجزء الصوري الى
 البعض الآخر كاجزاء المادية سلمناه لكن الاجزاء المحركة ليست
 باجزاء الماهية في الحقيقة اذ لا يحمل الجذ على كل بهو هو واقفا
 يقال بها اجزاء بالمجاز لانها اجزاء حركتها هي ليست كل اجزاء
 حركتها بل اجزاء مادية حركتها والجزء الصوري هو تقديم بعضها
 على البعض هو المفتقر الى المادة لا المادية بعضها الى بعض
 سلمناه لكن لزوم التزج بلا مرجح ههنا ممنوع ولا يلزم من مسا
 وانهما في الصدف وذاتهما متساويتهما من كل وجه وان يكون
 في طبيعة احدهما الحاجة الى الخاص في الوجود لا بد لتقدير ذلك
 من دليل هذا على دليل الاول واما الدليل الثاني فلا منع فيه
 الاختصاص في الجوهر والوضف فان الوجود ليس بجوهر ولا
 وذات الواجب تعالى ليس بجوهر ولا عرض فلو لا يجوز ان
 يكون المحركات المذكورة من هذا القبيل سلمناه لكن لا يمنع الحاجة
 تقوى الجوهر بالوضف فان الاختصاص الجوهرية متقومة
 بالخصائص وهي اعراض لا يقال تركيب برهان هكذا كل
 ما يصدق عليه الجوهر من الصدف عليه الذاتي المساوي
 وكل

بلغ

وكل ما صدق عليه الذاتي المساوي لم فهو عرض فكل ما صدق عليه
 الجوهر فهو عرض وذكره محال لانا نقول الكبرى ان اخذت كلية منفعا
 وان اخذت طبيعية وهو الحق فيها فقد القياس كلية الكبرى
 فلا ينزج ولو قيل الشخص صورة والا عرض الشخص معداد
 للمادية لتلك الصورة كما يقولون في التصور المتوهم ان رفع النقض
 بالاختصاص سلمناه لكن لا يكون جواهر الجوهر عرض لها فلو كان
 عارض لها قلت نعم يكون صادقا عليها صدف الخاص على معرفتها
 لا عارض ووضف الوضف القيم للجوهر على ولا يلزم من كون المحرك
 عرضا لشيء كون اجزائه عرضا فان الكل له احكام ليست لاجزائه
 وينتقض بالايمان فانه عارض للناطق لانه خاصته مع ان
 الناطق جزء قوله ولا يمنع انفكاكه عن الماهية الموجه فهو متنع
 الانفكاك عن الماهية في الجملة قلت المفارق ايضا يمنع انفكاكه
 عن الماهية في الجملة فيجب ان يكون لازما لان كلامه يعطى
 ان معنى اللازم مطلقا هو ما يمنع انفكاكه في الجملة قوله فلو اعتبر
 الافتقار الى الوط في مفهوم غير البين لم يخصر لان الماهية
 في البين وغيره قلت اما يلزم ما ذكره ان لو كان مراده الانفصال
 الحقيقي ولم ان يمنع ذلك ويقول المراد من الجمع لا غير فانه قال الله
 يقال على معنيين متباينين وعرف كل واحد منهما فلا يتر عليه
 ما ذكر سلمناه المراد الحصر في بقاء وغيره لكن المراده ما ذكر
 تصور طرفيه في الجزم على بسبب التمثيل لانه معنى البين مقابل غير
 البين فيكون مالا يحتاج الى وطف فانهم قالوا في كتبهم الالهية
 ان مالا يحتاج الى سبب صدقنا اعتبر ذلك في الخارج
 كان غنيا عن السبب وان في الزهن كان هو البين وكل
 والمعنى الاول اعلم لانه متى بقي تصور الملزوم في الزم قلت كون
 الملزوم يلزم من تصور لارمه لا يستلزم ان يبقى تصور
 الملزوم في الجزم بالزم لجواز ان يحصل في نفس الذات
 الملزوم من الخاصية ان ينتقل الزهن من تصور الى تصور

بل البين

بلغ

२
८०५

الحول

العقلية الاعتبارية التي للانسان وكذلك الامتداد موهوم
أخذ من المثير فنتبه بالشار اليه وذلك ايضا امر لا يحق
له خارجا وان اراد ان في الخارج امر من شأنه ان يحل العقل
عليه مفهوم هذا الحيوان اذا حضر في العقل فذكر مسلم ولا
يلزم منه وجود مفهوم هذا الحيوان ولا وجود جزء قولا
وجه لا يراده واسألتهما على علم آخر قلت لكنه لما كان وجود الاول
عندهم قريب من الظهور تحصل بادي تنبيه نحن ذكره في هذا
الفن تاسيا للمتعلم بالمعاني العقلية التي انما تطفئ من اقصى
هذا العلم لاجل تحصيلها ولما كان وجود الآخر من موقوف على
وجود الاول وعلى ثبوت الوجود العقلي وهما محتاجان
الى الجاهد دقيقة وانظار عميقة وجبت الحوالة فيها على العلم
الذي يبين فيه وهو الالهى قوله قايما ان يصدق على شئ اوله
يصدق على شئ اصلا فهما مباينان قلت هذا منقوض بالا وجود
والله شئ فانهما لا يمتنع اصلهما مع انهما ليس مباينين والا لما كان بين
تقيضهما مباينة جزئية وليس كذلك هما متساويان لا يقال للكل
والا وجود شئ او موجود باعتبار حضورهما في العقل لا شئ ولا هو
باعتبار مفهومهما شئ في الجملة لان قولنا نحن نورد التقيض بهما باعتبار
مفهومهما وهما يذكر الاعتبار لا يصلا على شئ اصلا قوله وانما اعتبر
النسب بين الكلين قلت انما يتبع ما ذكره ان لو كان مرادهم قسمه الكلين
الى الاقسام الاربع وهو ممنوع لجواز ان يكون المراد الجاهل اصلا الاقسام
لكل كليين ولا يختص ذكر بهما بل يشمل الجزئيين والجزئي والكل
فان النسب ان يجعل المود للترديد كل مفهوم من ليشمل الكل قوله اي
يصدق كل من تقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه تقيض الآخر
والا لذب قلت الا ان اليجاب الكل لا احد التقيضين من الآخر
ولا يلزم منه صدق عين التقيض المحمول على التقيض الموضوع
لجواز شمول عيني التقيضين جميعا ان المفهومات فلا يصدق
التقيض الموضوع على شئ ما حتى يصدق عليه عين التقيض
المحمول ومن هذا يصيب مرد على بيان الاول في قوله اما الاول في
البحث الثاني لهذا البحث اعني ان تقيضا الاخص اع من تقيض
الاعم قوله فيصدق الآخر على كل الاخر يعكس التقيض قلت

قصه

۴۳۵۰

وہی مظلوم

في الخارج هـ

三

ملف

الموجبة الكلية لا تنعكس بعكس التقيض لنفسها عند المص فلا
ينبغي ان يجعل كلاهما على ذكر بل على ان يلزم من ذكر كلاهما التقيض
ضاهي العينان فيصدق الاخص على كل الاعم وهو الوجه الذي
ذكره الثاني في تأنيدهم وفي قوله لصدق تقيض الاخص على كل
مصدق عليه تقيض الاعم من غير عكس تأنيدهم لجعل الدعوى
جزء من الدليل قلت هو استدلال بثبوت مساوي الشيء على ثبوته
فان الذي يجعل جزء الدليل معرّف لا عينه وفعرّف الشيء مساوي
فليس فيه مصدر وقول اما الاول فلا يقدح في بقوله قلت
معنى فقط انه لا يصدق عين احدهما مع عين الآخر ويلزم
ان يصدق تقيضه مع عين الآخر فلم يذكر مالا يحتاج اليه ولا يترك
ما يحتاج اليه قوله في المقدمات مستدرك قلت الدعوى لا تثبت
بجزء ذكره ان ثبوت تحقق كل من التقيضين بدون الآخر لا ينافي
ان يكون بينهما مباينة كلية في جميع موادها وعموم من وجه في
جميع موادها وهو يريد ان بين ان بينهما التباين الجزئي لا غير
اعني مجرد اعران الخصوصتين ليجتاح في ذلك الى بيان تلك مقدمات
الاولى ان بينهما مباينة جزئية فينبغي ذلك بقوله ضرورة صدق
احد المتباينين مع تقيض الآخر الثانية ان ذكر المعنى ليس
مع المباينة الكلية مطلقا وبينها بقوله وان صدق معاها الثاني
ان ذكر المعنى ليس مع العموم من وجه مطلقا وبينها بقوله ان
لم يصدق معاها فانه قال كل من التقيضين يتحقق بدون
صاحبه ليتحقق كل من المتباينين مع تقيض الآخر فيكون
التباين الجزئي حاصلا وليس كذلك من لوازم التباين الكلية بينهما
والا لما اجتماعا صلا لكنهما يجتمعان في بعض الصور
كالانسان والافرس وليس ايضا من لوازم العموم من وجه والا
لكان اجتماعه في الجملة في كل مواد لكنها يتباينان كلياً في بعض
المواد كاللا وجود والا عدم فتبين ان كل واحد من نوعي
التباين الجزئي غير ثابت بين التقيضين كلياً وانما التباين بينهما
كلياً هو مطلق التباين الجزئي المتحقق في بعض الصور في
ضمن التباين الكلي وفي بعض الصور في ضمن العموم من وجه
فعلم من ذكر ان شيئاً من المقدمات غير مستدرك وانما الذي يذكر
المص

يلزم

المص الفهم بين تقيضي الامرين اللذين بينهما عموم من وجه لان ذكر
هذا يكفي ويغني عن ذكر هناك لتساويهما في الدعوى والدليل
من غير فرق ويعلم ما ذكرنا من ان اثبات مطلق التباين الجزئي بدون
ثبوت كلية لا يكفي في اثبات التباين الجزئي ان ما ذكره دليل على
التباين الجزئي بين تقيضي الامرين اللذين بينهما عموم من وجه غير تام
ولا بد من التوضيح لانهما يصرفان معاني بعض الصور كالا
والا يفيض فليس بينهما مباينة كلية ويتباينان كلياً في بعض
الصور كالا انسان والحيوان فليس بينهما عموم من وجه
حتى يتم البيان وقوله وفي تعريف الجزئي الاضافي نظر القول
وايضاً لفظ كل ما هي الا افراد قلت السؤالان انما يريدان ان لو كان
مراده بذكر تعريف الجزئي الاضافي وهو عموم على الجوانب ان يكون
مراده ذكر حكم من احكامه يمكن ان يستلزم منه لم تعريف قوله
وهذا متفق عليه بواجب الوجود فانه يخص يتبع ان يكون
له ماهية قيل التقيض غير متوجه بناء على مذهب فانه قد ذكر
من قبل ان مناط الكلية والجزئية الوجود الذاتي من حيث
هو كذلك وليس من شأن الوجود المعين الواجب لاثبات الوجود في
الذهن حتى يكون جزءاً من فاعبار الاول في القول يخرج الصنف
عن الحد لانه لا يسمى نوعاً اضافياً قلت اعتبار الاول في هذا التفسير
تجعل النوع نوعاً للجنس القريب منه لا غير وليس نوعاً للجنس البعيد
منه لكنهم هو السافل نوع الانواع لانه نوع جميع الانواع التي فوقه
فالاول ان يراد بالاولى لا بواسطة نوع سافل قوله ومراعاة اربع
لانها ان يكون اسم الانواع قلت ان اراد بقوله اعم الانواع اعم
جميع الانواع التي في الوجود فالنوع العالي والسافل لا وجود له
اذ من المصدق ذات واحدة على الانواع الجوهرية والوضعية
اوكونه تحتها معا وان اراد ان اسم الانواع الواقعي في السلسلة
الحاصلة من ترتيب بعض افرادها على بعض حسب الصنف
فلا وجود للمورد لانه لا يتصور مباينة لما وقع في سلسلة حسب
الصدق اذ لا بد ان يكون بينهما تضاد ولم ان يقول ان
في المورد المعنى الاول وفي السلسلة الباقية المعنى الثاني فاقول

هذا هو الوجه الذي لا ينافي

يلزم

يلزم

النوع الاضافي اما ان لا يكون داخل في سلسلة مائة لا لال انفع
الاضافي او تكون داخل في سلسلة منها فان كان الاول فهو المقدر
وان كان الثاني فلما ان يكون اع انفع تلك السلسلة او احصها
او اعم من بعضها واخص من بعضها وهكذا هو السلسلة الثانية
فقط فسقط الاعتراض قوله فان العقل تحت العقول العشرة
وهي في حقيقة العقل متفقة لا يلمح من اتفاقها في حقيقة
العقل ان يكون نوعها الجوان ان يكون جنس او وضعا عاما لها
وكل منها نوع مخصوص بخصه وهذا هو مذهب القوم
في العقول فلا ينع ما ذكره نعم ان جعلنا العقل نوعا مسافلا
للعشرة والجوهر جنسا لغيره هو صحيح المثال فرضا لا حقيقة
وان اراد بقوله في حقيقة العقل متفقة ان يكون العقل عين
حقيقته النوعية كان المعنى صحيحا الا ان اللفظ لا يعطى
ذلك قوله لا نقول التمثيل الاول انه قلت لا ينبغي هذا التقدير في
صحة التمثيل الاول فانه لو فرضت العقول العشرة متفقة في
النوع والعقل وضعا عاما لا نوعا لا يلمح كون العقل نوعا عابجا
ذلك اعتبار كون العقل قاع ماهيتها وذكر لا ينبغي في صحة
التمثيل الثاني كون العشرة مختلفة الحقيقة لجوان كون العقل
وضعا عاما لا جنسا الوييب بل يجب مع ذلك اعتبار كونها جنسا
قربا لها حتى يتم التمثيل الثاني قوله فاما في الحقائق البسيطة كالعلم
والنفس قلت عند الشيخ وغيره من المحققين ان العقل والنفس سيطران
في الخارج مركبان في العقل من الجنس والفصل وجنسهما الجوهر
واما النقطة والوصفة فان لم يوجد بينهما فله ان يقول انهما
من مقولة الكيف فلا ينع الرد على القد ما ذكره فان ادعى الرد ان
هذه الامور بسيطة عقلا وخارجا عن اقامة البرهان على
ذلك حتى يتم رده قوله المقول في جواب ما هو هو الال على
الماهية المسئولة عنها بالماضي قلت انهم ذكر وان الماهر
في العلوم من الدلالات كذلك هو الاتساع وهو الجوان كون
اللفظ دالا على اجزاء المقول في جواب ما هو بالتضمن
فلا يجوز دالة اللفظ على مجموع المقول في جواب ما هو
بالتضمن

على ح

لف

بلغ

بالتضمن ايضا واي دليل نهض على امتناع ذلك قوله وانما الخصر
جزء المقول الى قوله اصطلاحا قلت ليس ذلك باصطلاح بل لا
يجوز ان يكون المعنى لا زمان او اكثر يقول عليها بالالتزام ويكون
المقول في جواب ما هو منها واحدا فلا يتعين اللفظ لا فادته
التزاما فلا يحصل المقصود من اللفظ لا يقال هذا يدل على التضمن
ايضا لجواز ان يكون للشيء جزان ويكون المطلوب بدالة اللفظ
عليه بالتضمن احدهما فلا يتعين اللفظ دليل على ذلك المعنى
بالتضمن لانه نقول جميع الاجزاء مطلوبة الفهم في جواب
ما هو فخل في جميع اللوازم فقد ينتقل الذهن الى ما ليس له مدخل
في جواب ما هو منها في الثاني بخلاف الاول قوله اما الاول
فلو جوب ان يكون فوق جنس وماله جنس لا بد وان يكون له فصل
قلت لحتاج هذا الى بيان انه لا يجوز ان يكون للنوع السافل جنسا
فلا يتحصل كل منهما بانضمام الاخر في هذا النوع ويتفارقان في
غيره ولم يتبين ذلك ويمكن ايراد ذلك على احتياج المتوسطات
الى فضول مقومة ايضا قوله والموقف ما يستلزم تصويره تصور
الشيء اه قلت يستقضى بالضرورة ما بالنبية الى لو ان منها كاعلم الثاني
بالنسبة الى معلولاتها فانه قد ثبت في الاله ان العلم التام بالعلم
العلم التام بالمعلوم قوله والاعم من الشيء لا احد منها قلنا ان اراد
انه لا شيء من العام والخاص والمباين يستلزم تصويره تصور
كنه اخصه او اعم او مباين قد ذكر مفهوم ولم لا يجوز ان يكون
لبعض ما هو عام او خاص او مباين من الخاصية ان ينتقل
الذهن من تصويره الى تصور كنه اخصه في الاول واعمه في
الثاني ومباينه في الثالث كما يجوز ان يكون من خواص الشيء
ماله من الخاصية ان يجب تصويره تصور كنه ذلك فذكر لا يجوز
ههنا واي دليل قام على امتناع ذلك كليا وان اراد انتقال الذهن
من تصور العام والخاص والمباين الى تصور كنه الخاص
والعام والمباين ليس يقانون كلي لقيام النقض في المواد وقوا نين

بلغ

التعريف كونه فذكر كونه كذا في الصدف ايضا كذا فان
 اكثر الخواص بهذه المنة اعني لا يلزم من تصورها تصور
 كنه ما هي خاصة له وكان من الواجب اخراج المساوي عن
 الموضع ايضا لا يقال نسبة العلم الى جميع الخواص ونسبة
 المباني الى جميع المباني سواء في اجاب تصور كنه بعضها
 دون بعض ترتيب بلا منجج والخاص اخفى لما ذكرته في
 فلا يصلح للموضع لا انا نقول كون نسبة كل عام الى كل خواص
 وكل مباني الى جميع مبانيه سواء في النوع لا بد لهذه الحكمة من
 دليل واما الخاص فنقول على الوجه الاول لا نعلم كنه ان تصور
 الاخص يستلزم تصور الاعم غير بين بالنسبة الى ذلك التعريف
 سلمناه كنه لا نعلم كنه ان تصور الاعم لا يستلزم تصور الاخص
 لما ذكرناه من الاحتمال المذكور في السند من قبل وعلى الوجه
 الثاني لا نعلم ان كل ما سارابط اقل يكون وجوده عند العقل
 اكثر لجواز ان يكون سارابط اكثر كثير السارابط اكثرية الوقوع
 وسارابط قليل السارابط اقلية الوقوع فلا يصدق الحكم كلياً
 اللهم الا ان يخص الحكم بهذه الصور ويقال كل ما سارابطه
 بعض سارابط آخر فوجوده اكثر من وجود الاخر فتستقيم
 الحكمة سلمناه كنه الموق لا يجب جلالة بمعنى ان تصور الكنه
 اكثر من وجود الاخر وقوعا من تصور المعرف بل الواجب
 جلالة بمعنى ان تصور او ضمه عند العقل من تصور المعرف
 والاما كان متقدما على العقل وقد يكون الاوضح اقل مراتب
 تصور ما هو اقل وضوحا اكثر مصادفة الذهن لان
 الاقل وضوحا او اكثر التفاته اليه وقلة مصادفة اسباب
 الاخر وقلة التفاته اليه قوله فالحد التام ما يتركب من الجنس
 والفضل القريب قلت التركيب من شيئين يقتضي جزئية
 كل منهما للتركيب منهما والجزء لا يحمل على كل اذا لا يصدق
 الشيء الذي يتركب من شيئين من غير ان يكون التركيب منه ومن غيره
 والا

لجواز ان يكون الامر

والا كان الصمد اخصا في ذلك الشيء وغير داخل فيه والجنس
 والفصل محمولان على النوع فيلزم من الثاني مباينة النوع
 حده وانتم شرطهم مساواة الموق للمعرف في الصدف
 قوله لان الغرض من التعريف اما التمييز او الاطلاع على
 الذاتيات والغرض العام لا يفيد شيئا منهما قلت الغرض من
 التعريف متاخر الوجود عن التعريف لان العلم الغائية متاخر
 في الوجود عن ذي الغاية والاطلاع على الذاتيات متقدم
 على التعريف فلا يكون هو الغرض وان اراد بالذاتيات مجموعها
 فهو عين التعريف لا الغرض منه ولو سلم فالجنس في الرسم
 لا يفيد شيئا من الغرضين المذكورين اذ قوله الاطلاع على الذاتيات يفيد
 الجميع اذ الجميع المحلي سبالا لا واللام يفيد العموم على انه لا يجوز ان يكون
 المراد منه بعض الذاتيات والا كان الجنس وحده معرفا لمحصل
 الغرض من التعريف منه فكان ينبغي ان لا يفيد الرسم في المعرفات ثم
 نقول لو كان كل ما لا يفيد بنفس الغرض من التعريف لا يقع جزء من التعريف
 والغرض من التعريف على ما تقدم اما تصور الكنه والتمييز التام والجنس
 لا يحصل منه بنفس شيئا منهما فان يجب ان لا يقع جزء من تعريف والتالي
 بط فالمتن كذا نقول انه اذا توارد على النفس موجبات متقدمة
 لا مر كان تفرقه في النفس اقوى وكونها اليه ام كالمرايين المتفرقة
 على مطلوب واحد اذا تفرق ذكر فليست صور مثل في توارد الفصول والخواص
 مفردة او مركبة من خاصتين او فصل وخاصة او من عام وخاصة
 فانها تتركب التمييز عند النفس وتقوية وذكرها هو مطلوب في
 المعارف العقلية هذا والغرض العام كثير الوقوع في تعريفاتهم حتى
 يقولون هذا جنس او قبيل مقامه وهذا فصل او قبيل مقامه قوله
 تعريف الحركة باليس يكون قلت المثال غير مطابق فان التعريف
 فيه دورى لان الملكات سابقة على معرفة اعدامها فاليس
 يكون توقف معرفة على السكون والسكون على ما ليس بخوفا
 وهو على معرفة الحركة هذا ان فسر السكون باليس تحركه ولو فسر

الغرض من التعريف
 التمييز او الاطلاع
 على الذاتيات

بمع

بمع

بأنه الكون في مكان بعد كونه فيه كما نقول بعضهم كان تعينا بالاضيق
والحال المطابق تعريف أحد المتضادين بالأخر قوله واذا اضرنا
في القضية ما يدل على الارتباط الحكمي فان كان طرفاه مفردين
فهي عملية قلت كل قضيتين كانت المراد غير محمول على الاخر في حمل
وهو فان الحكم في احديهما غير الحكم في الاخرى لانه عرض قائم
تحت غير محمل الحكم الاخر واذا لم يصدق حمل أحد القضيتين
على الاخر فيصدق بينهما سلب الحمل فيتركيب السلب محمله
منها واذا حذف الرابط في هذه السالبة العملية بقي المحكوم عليه
والمحكوم به قضيتين مع انها عملية قوله بل ان تحقق هذه
القضية تحقق تلك القضية واما ان يتحقق هذه القضية او يتحقق
تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة قلت قوله ان تحقق لا يدل
لم في المقدمة كما اذا قلنا ان تحقق الشمس طالعت تحقق النهار
موجود وان المقدم الشمس طالعت والباقي من الرابطة فعل في هذا
سعي مفردة اذا قلنا ان كانت الشمس طالعت هذه واسرنا هذه الاولى
الى القسم التي هي المقدم وهذه الثانية الى القسم الثانية
التي هي التالي فاذا حذف ان كانت وكانت هي الرابط بقي
هذه وهذه وهما مفردان فالاول ان يقال المراد بقولنا في
قوة المفرد التركيب الذي لا يصح السكون عليه قوله فالاول
ان يحذف قيد الاخلال قلت قولكم المحكوم عليه وبقي القضية
اما ان يعتبر حالة بينهما او حالة عدمية فان كان الاول هو عنده
في الشرطية وليسا بقضيتين فيكونا مفردين في الاواسطة
والا كان المركب من الواسطة قضية لا محله ولا شرطية
فيستل حصر القضية فيها واذا كانا مفردين تكون القضايا
كلها عملية وان كان الثاني فقد رجع الى اعتبار قيد الاخلال
وهو قد اعتبر حذفه قوله واما ثانيا فلان الاخلال القضية
في ما فيه تركيبها قلت النقوض المذكورة داخل تحت
ما لا يدخل الى قضيتين فلا يرد شيء منها وما منه تركيب
القضية بعشر طرق حال كونه واقعا في التركيب وتارة في
التركيب فان اخذه بالا اعتبار الاول منع صدق قوله
الاخلال

قوله بينهما
اي بين القضية
والمقدمة

بلغ

الاخلال القضية الى ما منه تركيبها فان الاخلال عبارة عن طرح
الرابط ورفعهما من البين والذي هو الاجزاء بالا اعتبار
الثاني وحالها لا غير حالها او لا والموافق لها بواسطة
الرابط وان اخذه بالا اعتبار الثاني منع قوله والشرطية لا يتركيب
عن قضيتين قوله فان ادوات الشرطية قلت ذلك الاخراج حال
الرابط لا بد منه قوله والا فلهما السلب قضيتين لا عند التركيب
ولا عند التحليل قلت الشرطية قد حكم فيها بان الحكم في القضية
الاولى مصاحب او مناف للحكم في الثانية والحكم فيهما بحسب
ذات الحمل الصدق والكذب فلا او قضا بينهما الحكم الشرطي
المذكور وضع في الاول كونه محكوما عليه والثاني كونه محكوما
به فلهما كلا العارض عن احتمال الصدق والكذب لان
المحكوم عليه ومن حيث هو كذا لا محتملها فاذا رفعت اوك
الحكم من بينهما ذال وكلا العارض وظهر مقتضاها الثاني ولم يبق
ذلك على اعتبار الحكم في القضيتين بعد الرفع المذكور وتركيب
الشرطية منهما ليس الاقناع الحكم الشرطي بينهما وتحليلها
ليس الرفع ذلك الحكم بينهما فالذي او قضا الحكم بينهما
له حالة مكان وامان المذكور يلحقها بعد الحكم وبعد رفع الحكم
المذكور في المكان المذكور ان خالين عن المانع فهما قضيتان
محتملتان للصدق والكذب عند التركيب وبعد التحليل
وبينهما لا محتمل فلهما قوله الشرطية قسمان مقطوع ومنقطع
قلت اي دليل قام على الحصر فقد يكون الحكم بين القضيتين باصر
غير الانفصال والانفصال ولبهما قوله والبسيط مقنع قلت
هذا مناقض لحكم من قبل بان الشرطية ليست مركبة من قضيتين
قوله ولغة العجلا تستعمل القضية مضافة عنها قلت قد يستعمل
في لغة العجلا وفكوهما نيكودونيك بالثمة وزيلج ديسر
قوله وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة قلت لو قال يصح ان يكون
في نفس الامر الموضوع محمول ورد ما قاله لكنه لم يقل الا يصح ان يقال

بلغ

بلغ

ثمة

ان ثبت المحمول الموضوع اعلم من ان يكون مطابقا لما في نفس الامر
 او لا قوله بان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع او لا يصلح بان الحكم
 على طبيعة الموضوع قلت بقي قسم آخر وهو ان يكون الحكم على الطبيعة
 والافراد معا قوله فان لم يصلح لان تصديق كلية وجب عليه طبيعة
 لان الحكم فيها على نفس الطبيعة قلت الحكم على الطبيعة من حيث هي
 هي هو الطبيعة واما الحكم عليها مع قيد فذلك ان كان الخصوص
 سميت مخصوصة وان كان العموم سميت عامة قوله والجواب ان
 اللام في القضية المتبركة في العلوم والطبيعات لا اعتبار لها في
 العلوم قلت ان اكثر ما يشتبه في علومهم الحكيم هو ما يلحق
 الطبائع من حيث هي فلم يلزم من ذلك كلية الحكم لان الافراد
 مستلزمة الطبيعة من حيث هي ويصح ما ذكرناه من تتبع
 مسائل الهندسية وغيرها قوله فلا يكون حمل في المعنى قلت
 لم لا يجوز ان يكون المراد ما صدق عليه ج افراد ج ومفهوم ج
 معا كما هو عند غير الشيخ فان مسمى ج داخل عنده فلا يتعين ج
 ما ذكره لا لارادة قوله لانه يجب عنه بان قولكم الحمل محال
 مستل على الحمل اقول هذه معارضة ورد دعوى المشكل
 لان دعوى المشكل كان قولنا الحمل محال والمجيب يعارض
 ويقول هذه الدعوى باطلة فان معناها حمل الحالى على المحال
 فيكون قد اتي بابطال الحمل مطلقا باثبات حمل خاص فيلزم
 صحة هذا الحمل الخاص وبطلان معارضة ذلك محال وجوابها
 يعتبر الدعوى الى رتبة قوله لما تبين ان المراد ان ما صدق
 عليه ج صدق عليه ب قلت الذي تبين هو ان المراد ما صدق
 عليه ج ب ولا يلزم منه ما صدق عليه ج صدق عليه ب
 لاحتماله ما صدق عليه ج هو مفهوم ب ولم يتعوض لا بطلان
 هذا حتى يتعين ذلك قوله بل باقتضاف شخص من المتخصصين
 به قلت قد يكون الحكم بالمحمول مخصوصا بنفس الطبيعة التامة
 فاذا فرض في ضمن شخص ذلك صلاحية لذلك الحكم او ان لم يكن

أقول



بلغ

الزائفة

صلاحية لذلك الحكم او ان لم تزل صلاحية لكن لا يكون للشخص
 مدخل في ثبوت ذلك الحكم فاذا حكمت بمثل هذا الحكم على الشخص
 فاما ان تلحق في الحكم عليه الشخصية او لا فان لحظت كان
 كاذبا وان لم تلحق لم يكن الحكم على الشخص تمام هو شخص قوله
 والمراد بالخارجي الخارج عن المتاع قلت ان اراد بالمتاع
 القوى الحكم فيلزم كل ما في النفس المتقلة من الامور الخارجية
 وليس كذلك لان منها المعقولات الثانية والمتاع بالمراد وان
 اراد ما يشتمل النفس والعقل لزم ان يكون الاعراض النفسية
 كالعلم والغضب لا وجود لها خارجا ج قوله صدق الحكم على افراد
 ليس بمعتبر بحسب نفس الامر بل بحسب وجه الموضوع قلت
 الانسان عبارة عما له في ذاته انه حيوان فاذا فرض ما ليس
 بحيوان انما لا يكون الموضوع انما لا يكون له بعض ذات
 الانسان بل سمي بلفظ الانسان فلا اعتبار باللفظ وانما لا اعتبار
 بالمعنى ولو لم يكن ذلك فرضا صحيحا فالساقض ج ممنوع لان
 ج على ذلك التقدير لم اعتبار ان اعتبار ذاتي لم يقتضي به ان يكون
 ج واعتبار فرضي يقتضي به ان يكون ليس ج ومع تغير الاعتبار لا تناقض
 والاشك في توجيه هذا السؤال ان يقال اذا فرض ج ليس ب فاما ان يفر
 عاريا عن ب او مع كونه ليس ب حتى يكون جامعا للتقيضين فان كاف
 الاول توجيه الاول وان كان الثاني توجيه الثاني وايضا اذا اخذ
 الموضوع بحيث يشمل المتع بل جميع ما فرض ج بحيث يشمل ما هو
 وما ليس ب فلا يناقضها بعض ج ليس ب بل يكونان متداخلين
 وايضا شرط الامكان في السالبة الحقيقية يقتضي احراز الامر
 اما ارتفاع التقيضين او كونه تقيضا الحقيقية الموجبة سالبة
 غير حقيقية واللازم بطبقهم بيان الملازمة انه ان كان
 تقيضا للموجبة الحقيقية سالبة غير حقيقية لزم الثاني والا لكان
 في مادة الاقتناع فلزم الاول واما بطلان اول التقيضين
 واما الثاني فلا لانه يجب عدم اتحاد الموضوع في التقيضين
 وفيه بحث فان الموجبة الصادقة يكون موضوع تقيضها

بلغ

بلغ

من كون السليم البسيط اعم من الموجبة المعدولة بما ذكرنا اذا كانا
ضروريين وهذا السؤال وارد على الراء والمشرطات الاربع
والوقتيتين قوله وان اردنا المعنى الثاني كزيت لان حركة الاصابع
ليست ضرورية البتة لذات الكات قلت لا يكتذب لان الوصفية
الثانية هي التي فيها ثبوت الضرورية ما دام الوصف اعم من ان يكون
مشتا الضرورية الذات او الوصف او غيرهما في المثال المذكور
الضرورة فاشتت عن الوصف فيصدق الاعم ولا يلزم كون الوصف
غير ضروري للذات المستفاد الضرورية لان لا يلزم في قولنا ما دام
الذات بل ما دام الوصف وذكر حاصل لان مشتا الضرورية
في المثال هو الوصف فلو كان انفق الموصف عن الامور
لعدم الضرورية في جميع اوقات الوصف للزم ذكر القضية الاولى
ايضا لان تفكك الوصف فيها عن الذات قبل مراد المعنى في الوصفية
الما سمان تكون الذات مقتضية للضرورة في جميع اوقات الوصف
اعم من ان يكون الوصف مدخل فيها ام لا ولا يندفع عنه ما ذكرتم
قلت فيه فساد ان الاول ان لفظ لا انكار له بذكر اصله الثاني
ان المنع ان ذات الانسان لا يقتضي صدور حركة الاصابع في شيء
من اوقات الذات بل لا يقتضي بشرط الوصف الذي هو الحيات
في جميع اوقات الوصف ولا يتوهم ان وصف الكات هو المستعمل
باقتضا الضرورية دون الذات لان الذات لو لم تكن قابلية لذكر
مقتضية لصنع الكتابة متوجه بتصوراتها وشوقها وارادتها
الجازمة الى ايجاد ذلك ما حصل قوله التضايف فبان ان يكونا متضايفين
قلت من باب العلية ايضا لان المتضايفين ذاتان افاد شئ ثالث كل واحد
منهما صفة بسبب الاخر تلك الصفة هي التي تسمى مضافا حقيقيا
وكل منهما محتاجا الى الاخر في صفة التي بها تضافا لا في ذاته
وهما مثلا زمان من جهة انها متضايفان لان جهة ذاتهما لا ذكر
جزئي من جزئيات العلية فجهل قسما بواحدة غير صحيح قوله اما
الذروية فهي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلقة
بينهما

بلغ

بلغ

بلغ

بينهما قلت توافق الطرفين وتضايفهما في الصدق في الاتفاقية
لا بد له من سبب قطعا فيدخل في التوفيق المذكور فانه جعل قوله
كالعلة جزء من التوفيق فان اراد ما شابه العلية والتضايف
ولم يبين وجه التضايف فهو تعويض مجهول وان اراد عين العلية
والتضايف فالطابق لا معنى له هنا مع ان طرفي الاتفاقية معلولان
علة واحدة هي واهب الصور فان احد الشرايط جزء من العلة
انتفى هذا القسم لانه لا يكون علة تامة معلولان على قواعدهم
قوله وهذا التوفيق لا يتناول الذروية الماضية قلت ان قيل ان المراد
بالصدق اعم من ان يكون في نفس الامر او في ذهن المجازم بتلك القضية
دخلك الماضية قوله فالاولى ان يقال الذروية ما حكم فيها بصدق
قضية على تقدير اخرى لعلقة بينهما موجب لذكر قلت ان اراد ما وقع
الحاكم في الماضي خرج ما يقع في المستقبل والاطلاع المسبق الوقوع في
نفس الامر وان اراد مطلق الحكم كانت دلالة اللفظ عليه مجازا
من غير رتبة ولم يبق فرق بين العلية الاولى والثانية لان الصدق
والحكم كليهما قد يراد بهما المطابق لنفس الامر فيخرج الكواذب عنهما
وقد يراد اعم من ذلك فتشابهها وكذلك الكلام على ما ذكره في الاتفاقية
قوله واما ان اليجز اثبت بين الواحد والكثير منع الجمع فهو ليس بين
مفهومي الواحد والكثير بل بين هذا واحد وهذا كثير قلت المراد
ايضا بينها منع جمع ومنع خلق وكلها فان الضدين لا يجتمعان
وعدمهما والسلب واليجاب متمنع اجتماعهما وارتفاعهما وهذا
الاحوال لهذه المفهومات لا القضايا التي هذه المفهومات محمولة عليها
وان كانت تلك القضايا الاربعة المتضايفين المذكورين تلك المفهومات ولا ذكر
الحال في مفهوم الواحد والكثير فانهما متمنع اجتماع مفهوميهما
على الصدق ولزم من ذلك امتناع الجمع بين القضيةين التبت محلا
فيهما لكن امتناع الجمع بين المذوات على الصدق على شئ واحد
لا مطلقا وقد يكون مع ذلك امتناعهما على الاجتماع في الوجود كما لصدري
بالنسبة الى محل واحد لا مطلقا واما منع الجمع بين القضايا
في الوجود مطلقا فظهر مما ذكرنا ان تولد منع الجمع ليس بين
مفهومي الواحد والكثير غير سديد واما السك فخطا ان الواحد

بلغ

بلغ

جزء الكثير ولازم من حيث الوجود مطلقا والناسي بينهما لا من تلك الجهة
 بل في الوجود والصدق لا مطلقا بل بالقياس الى محل واحد ولا استحقاق
 في كون الشيء لازما ايضا باعتبارين او نقول الواحد الخافي للكثرة هو
 الرافع للكثرة عن المحل القائم بالمحل بعد ها والواحد والجزء الا لازم
 للكثرة هو الموجود فيها من جهة آحادها فالخافي غير اللازم فلا
 الخاف او نقول نصت الشيخ وغيره على انه ليس بين الواحد والكثرة
 تقابل بالذات بالعرض من حيث ان احدهما مكيد والآخر مكيل
 فالواحد بالذات جزء من الكثير وبواسطة عرض يعرض له وهو ان
 مكيد يكون مقابلا للكثير قابل للتضاد فلا الخاف في قوله فنقول
 تلك الاقسام عند من ينسبها الى نفس الامر وهي داخل فيها ان
 قبل حيث انها داخل كون ذكرها تكرارا من غير فائدة قلنا الفائدة
 ان يعلم ان التقسيم كما يمكن ان يعترف في الطرفين بالقياس الى نفس
 الامر كما سلف ذكره كذا ذكر تقسيم النسبة الى تركب القضية فاسان ذلك
 الى الاقسام الممكنة بالنسبة اليه ومعلوم الصدق والكذب ومعلوم
 احدى هاتين احدى الطرفين ومعلوم الاخر بل علمه الاقسام الخمسة
 المذكورة في الكتاب والاقسام تسعة او المقدم ثلثه معلوم الصدق
 ومعلوم الكذب ومعلوم لهما والناظر كذا ذكره في المتن في المتن
 وان اعتبر مع ذلك الاقسام التي بالنسبة الى نفس الامر صارت
 الاقسام ستة وثلاثين قوله ولست اقتص على ذلك القدر بل زاد مع
 ذكر ان اللزوم يتحقق على جميع الاسوال التي يمكن اجتماعها مع وضع
 اما انية زيد قلت ليس هذه اوضاعا حاصلة في امور ممكنة
 الاجتماع مع المقدم بل هي امور موجودة موافقة الوجود للمقدم
 وانما المثال الصحيح المنتج الحاصلة من المقدم مع مقدمة اخرى
 يمكن اجتماعها مع المقدم وان اصطلاحا على تسمية تلك الموافقات او قضايا
 فلا مناقشة لكن يخالف الاصطلاح القوم قوله والا لكان المقدم على
 هذا الوضع مستلزما للتقيضين وانتم في قولكم استحال التقيض
 فان المقدم ان جعل الجميع فهو محال والحق ان يلزم محال
 آخر وان اخذ الوضع المذكور خارجا عن المقدم فالاستلزام
 ممنوع وجواز تفكاكه في المقدم وايضا فرضه مع شيء لا يقتضي
 رفع اقتضاء طبعه فان ما بالذات لا يزول بما بالعرض وايضا
 قد ذكرنا

بلغ

قد ذكرنا في كتبهم ان الاوضاع التي يفرضون مقدم المتصلة عليها لا مدخل
 لها في اللزوم وعدمه بل طبيعة المقدم او التالي يقتضي ذلك الكلية
 اقتضاء تاما وفي الجزئية يتم اقتضاءها ببعض تلك الاوضاع فلا
 فائدة للاوضاع الا التيسير على حصول الاستلزام في جميع الصور
 في الكلية وفي بعضها في الجزئية فالوضعان المذكوران ان كان لهما
 مدخل في عدم اللزوم المحل لم يكن فان الاوضاع المرادة كما ذكرنا
 فلا حاجة الى قيد بوجوب الاحتراز عنهما وان لم يكن لهما مدخل
 في عدم اللزوم فاللزوم باق مع فرضهما فلا يجب الاحتراز
 بقيد عنهما وايضا لو كان فرضه مع المقدم موجبا للاستلزام
 المقدم اياه للزم ان لا يعتبر الاوضاع الممكنة ايضا لا يقتضيكون
 التقيضان من الاوضاع الممكنة مع المقدم كطول الشمس ولا
 طولها ويلزم استلزام المقدم للتقيضين وهو المحل الذي الزم
 قوله فعلى بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون
 التالي صادقا على تقدير المقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع
 مع المقدم فلا تصدق الكلية الاتفاقية قلت الاتفاقية هي التي
 صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم فجزء صدق الطرفين
 في الواقع ومن المعلوم بالضرورة ان او فرضنا مع المقدم اي المقدم
 فرض فان ذلك لا يوجب ارتقاء ما هو واقع في الواقع فسيب
 صدقها وهو وقع الطرفين معا بان سوا فرض ذلك الوضع
 مع المقدم او لم يفرض فتكون صادقة على جميع الفروض ممكنة
 الاجتماع مع المقدم او متعنة قوله فان اخذنا فهم يقتضي
 لذاته قلت لا اقتضاء للذاتي ممنوع بل بواسطة استلزام
 كل منها رفع الآخر الذي هو يقتضي لذاته قوله فالتناقض
 لا يتحقق فيهما الا بعد ثمان وصراف قلت التقيض القضية
 الموجبة هي الرافع لذكر النسبة اليجابية بعينها بان ورد
 حرف السلب على تلك الموجبة بعينها فان الاختلاف بينهما
 يقتضي لذاته قلت لا اقتضاء للذاتي ممنوع بل بواسطة استلزام

بلغ

صدق احداها وكذب الاخر ضرورة ان الاحكام والادبيات
لا يجتمعان ولا يرتفعان فلا حاجة في التناقض الى اعتبار
لان على ان الثانية مع الحكم الاولى بعينه واما غير ذلك من القضايا
التي تذكر في مناقضها بشرطون فيهم وصرات ثمانية او تسعة
او عشرة على ما هو مذكور في هذا الفصل فان احدهما وكذا
الاخرى بواسطة استلزام احدهما للآخر المذكور الذي هو
يقضي بالذات وامثال ذلك ليس يقتضي بالذات لخروج بقيد
لذاته كما ذكره فهذه فيما الشوط فيه الوصايات المذكورة ليست
تعارض والتناقض لا يشترط في ظهور تناقضهما الوصايات المذكورة
قوله فهذه ثمانية شروط ذكرها الفهماء قلت الظاهر من قولهم
هذه الشرايط الثمانية اذا مضى اليها الاختلاف في الجهة كانت
شرطا تاما لحصول التناقض بين الخصوصيتين ولم يذكر واعدا
ذكر دليل فان المانع ان يمنع كون التسعة شرطا تاما ولا يتوقف
على عاشر فان قالوا دليل على ذلك ان يقول اذا اختلف شيء من
التسعة اختلفت النسبة وتنعكس بالنقيض الى قولنا اذا
اختلفت النسبة اختلفت التسعة قلنا لا يلزم من ايجاد التسعة
كونها شرطا تاما لجواز ان يكون اتحاد النسبة بالاتحاد التسعة
مع ايجاد عاشر هو شرط الشرط للتناقض فان غير وقال
لصدق انه اذا اختلفت النسبة اختلفت التسعة وتنعكس
الى قولنا اذا اختلفت التسعة اختلفت النسبة فلا شرط سواها
قلنا الاصل ممنوع لجواز اختلاف النسبة مع اتحاد التسعة
لاختلاف العاشر الذي لم يذكره فان قالوا ان من جملة تلك
الشرط وهو جميع ما يتوقف عليه التناقض غير الثمانية الباقية
واذا تحقق الشرط بهذا المعنى مع الثمانية الباقية وجب
حصول التناقض قلنا الفائدة من تعدد الشرايط الثمانية
وتبينها لتكون معينة عند الذهن متى اذا اراد موضع تناقض
قضيتين ما يرد عليه في اتيان انظاره اعتبر الشرايط العشرة
عنده فان وجدها حاصلة جزم حصول التناقض والا جزم
بعده

صوقم

بلغ

بلغ

بعده والشرط بالتفسير الذي ذكره قوم من مذهبهم لا يتوقف
للعقل لتحصيل في قضيتين بحيث لا يبقى احتمال لبقا بشرط
لم يحصل فتفتت الفائدة المذكورة فيضيغ التوضيح المذكور
والجواب فيه قوله فان وجد الموضوع يندرج فيها فقلت
اختصاص الموضوع بالوصفين المذكورين والمحتمل الباقي
غير صحيح فان اذا عكسنا القضية التي زعموا فيها ذلك لا يتحقق
كانت الوصفتان في القضية التي هي العكس تنعكس بالمحمول والباقية
تتعين بالموضوع قوله قلت المراد الموضوع في الذكر لا ذات
الموضوع قلت لو كان المعبر في التناقض اتحاد الموضوع في
الذكر لا ذات الموضوع لاجتماع النقيضين على الصدق في عنوان
وجد بعض افراده في الخارج وانضم بعض افراده الى
خصص الوصف منها بمحمول فتصدق الموجبة الكلية الخارجية
بالنسبة الى افراده الخارجية والسالبة الجزئية الخارجية
بالنسبة الى افراده المعروفة لا يقال تقيض الموجبة الكلية
سلبها وذكر قد يكون برفع الحكم وقد يكون بعدد الافراد فهذه
السالبة الجزئية ليست تقيضا للموجبة الكلية المذكورة
لانا نقول فعلى ما ذكرت يكون احض من تقيض الموجبة
المذكورة واجتماع الاض مع شيء يوجب اجتماع الاض
مع فيلزم منهم ما ذكرناه من اجتماع النقيضين لا يقال
العنوان في الموجبة المذكورة العنوان الواحد وذكر القيد
غير ما خود في السالبة المذكورة فالموضوع في الذكر غير
مختص فيهما لانا نقول **الوصف** لا يدخل في الموضوع الذي
ولا لم يصدق سلبها لصح الموضوع ويجب كذلك ان تقدم
ويمكن ان يقال ان اعتبر الوجود جزء من العنوان فلا
تناقض لما ذكرناه والا لمكان الحكم لا يجازي غيره لان الوصف
بعض الافراد فلا ما قص قوله واذا عرفت ذلك فتقول
تقيض الضرورية المطلق الممكنة العامة فقلت لا يقال ان

الوجود

بحمد

يقول بين الضرورية المطلقة والممكنة العامة لا ضرورة المطلقة
 قد اعتبر فيها جميع اوقات الذات والممكنة العامة يجب ان يعتبر فيها
 ذلك ايضا يخرج عنها ما يكون ضروريا في بعض اوقات الذات
 غير ضروري في بعضها وان كان ذلك مستتعا للذات والقيضا
 يجب ان نسمي جميع الاحالات وافاقلنا ان الممكنة العامة يجب ان
 يعتبر فيها جميع اوقات الذات وان الممكن الخاص يعتبر فيه ذلك لان
 المختص ذات الموضوع ومقتضى الذات لا يختلف وايضا لا استولى
 الاوقات كلها لزوم الانتقال وهو في رايضا ضروري النبوة لذاته
 في وقت غير ضروري لذاته في وقت آخر مستتعا لذاته فلا يكون
 ممكن وايضا الممكن الخاص لا يلزم من وقوعه في ذاته وهذان
 يلزم من فرض وقوعه لذاته في ذاته فلا يكون ممكنا فعلم اعتبار جميع اوقات
 الذات في الامكان الخاص وهو عبارة عن امكانين عامين متكون عموم
 اوقات الذات معتبرا في الامكان العام وجوابه ان ما ذكرتم في
 الامكان الخاص معتبر بالنسبة الى المواد والمنطقي لا ينظر الى
 المفهوم وهو الاعراض للمعتبر فيه كل الاوقات وبعضها وانما
 ذكر في الامكان الخاص لا يلزم منه اعتبار في الامكان العام
 لان اعتبار كل الاوقات في الخاص لا ينافي اعتبار الاعراض من كل الاوقات
 او بعضها في الامكان العام وفي الثاني بحيث لا يلزم منه ان
 يكون الخاص اخص من الامكان لا اعتبارا لخلاف ما مر جوابه
 قوله وكذا كراكان الراجح يقتضي سب امكانه ايضا قلت لب
 السلب يتوقف تعقله على تعقل السلب مرئيل وتعقل الضرورة
 لا يتوقف على ذلك فلا يكون هو عينه الضرورة بل ان كان لابد
 منها فهي متلازمان قوله لان اطلاق الالتماس لا يناقض وام
 السلب قلت انه قال قبل هذا المراد بالقيضا في هذا الفصل
 اما نفس القبيض او لا لازم المساوي فيكون المطلقة نقبضا
 للذات متجوز وهو عبارة عن جعل الجز الاول من القضية كانيا
 قلت المجموع فيها الجز الاول مكان الثاني والعكس في
 العكس في اصطلاح النجوم الجعل الذي ذكره ولا كل قضية في
 كذلك بل اخص قضية كذلك قوله ليس المراد ببقاء الصد
 ان الاصل

ان الاصل والعكس يكونان صادقين قلت تقييد ما مر انما يعتمد في
 موضع يمكن ان يكون الحال على خلاف فيعتبر حتى يخرج تلك الصور
 المخالفة وحيثما لا يمكن ان يكون الحال ههنا الا على هذا الوجه
 المذكور فلا فائدة في قوله مع بقاء الصدق قوله فان قوله كل يكون
 انسان كاذب مع صدق عكس قلت لا يلزم من قيام النقيض في
 الموجبة الكلية عدم الانكسار في الكذب مطلقا في باقي القضايا
 كما يلزم من عدم انكسار السالبة الجزئية في الصدق عدم الانكسار
 مطلقا في البواتي مع بقاء البرهان على انكسار الموجبة الجزئية السالبة
 الكلية كاذبة في صورة انتفاء المباني الكلية فقط وعكسها
 كاذبا لان كليها فيها قوله لانه اذا صدق بالضرورة او داما لا
 من ج ب وجب ان يصدق قلت ان اراد بالوجوب لزوم المصطلح
 عند اهل هذه الصناعة وهو ما يكون لعلامة العلية فنقول انه
 ليس بواجب بهذا المعنى قوله والا فليصدق نقبضا قلت لجعل ان
 لا يصدق نقبضا بل يصدق هو على تقدير صدق الاصل اتفاقا
 وان اراد بالوجوب صدق على تقدير صدق الاصل اعلم ان يكون
 لزوما او اتفاقا لا يصح لاستدلاله بقبيض عكس نقبض الاصل
 لمناقضته للاصل على نقي نقبض الاصل لان هذا قياس استثنائي في
 وقد شرطوا فيه لزومية المتصلة المستعمل فيه كلف هذا الاستدلال
 من جملة الادلة التي اتفقوا على صحتها في بيان لزوم العكس لا صولها
 وايضا لزوم العكس للاصل اما ان يراد به لزوم بالذات او
 بوط او الاعم منهما فان اريد الاول لزم ان لا تكون الموجبة
 الكلية منكسرة لما تقرر من قواعد ان اثنان من العام والخاص
 لا يمكن لزموم العام او لا وبالذات ولزوم الخاص بالاطمة
 والعكس الجزئي لان الموجبة الكلية والموجبة الجزئية فيكون
 لزوم الكلية بوطمة الجزئية فلا تكون الكلية بالذات وان اراد
 الثاني ان الثالث لزم ان يكون وان العكس كالمهمة اللازمة للموجبة
 الجزئية والسالبة الجزئية اللازمة للسالبة الكلية عكسها وهذا
 مما لم يقوله ولا من الاصل لانه مفروض الصدق قلت
 لانه ان مفروض الصدق لا يستلزم المحال فانه من الجائز ان يكون

ينشره
 من باب ان لا يكون الا في صورة الجائز
 والكلية والسالبة الجزئية

نفسه محال ويستلزم لوازمه المحمودة فرضه واقعا وكل الاقيسه
الخلفيه من شأنها ذكر قلت لا يكون هذا البيان في ثبوت العكس
في هذا الموضوع وفي جميع الامور الآتية للعكس بل لا بد من
بيان ان الاخص منه غير لازم اذ العكس اخص قضيه تلزم
الاصل بطريق التبدل المقدم ذكره فانه كما يلزم التام بالبيان
المذكور يلزم إمكانية العكس والمطلقة وغيرهما هو اعم
من اللاحقه وليس ينبغي منها عكس وانما العكس اللاحقه كونه
اخص اللوازم بالتبدل المذكور فلا بد من بيان ان
منها وكذا ذكر في الباقى وعكس التقيض اخصا على هذا النصف
وكذا ذكر باقي الاقيسه قوله بل يصدق بعضه الجارح كونه زيد
بالامكان قلت هذا التقضي في الخارجيه صحيح وموضوع
القضيه اخذه اقر ما اعم من ذلك حيث يكمل الموضوعات
فلا يرد التقضي عليهم مع انه غير وارد على الحقيقة مع
انها من القضايا التي اعتبرها المصنف قوله ومفهوم عكسها
مناقاة وصف الموضوع لمجموع وصف المحمول وذاته
ومن البيان ان الاول لا يستلزم الثاني قلت بل يستلزمه
لان اوله لاجاز اجتماع وصف الموضوع مع وصف المحمول
في ذات والموضوع وقوع هذا الجائز ويلزم اجتماع وصف
المحمول مع وصف الموضوع في ذاته والتقدير انه مناقاة
هذا خلف والخلف لا يلزم من الفرع المذكور ان الجائز لا يلزم
فرض وقوعه في ذاته فهو من ثبوت الاستلزام فيكون الاستلزام
حاصلا وهو المطلوب قوله وان كان اصدق القضايا الباقية
العكس عكسها اي ما هو اخص من ثبوتها اما في
الرايتين والعامتين والخاصتين قلت لا يصح ذكر في
الخاصتين ان اعتبر مجموع الخاصه وتقيض احد جزئيه
مع احد تقيض جزئيه العكس فان المتصلة لا عكس لها
وان اعتبر الجزء الاول من العكس مع تقيض الجزء الاول من الاصل
والجزء الثاني من العكس مع تقيض الجزء الثاني من الاصل
ثم البيان في الجزء الاول دون الثاني لان الحينيه الجزئيه
ليست

ليست تقيض المطلقة ولا مستلزمه له فان البيان في العكس
لان فالعكس المقدم ذكره لا يلزم بهذا النوع من البيان واما
القيسيتين فيلزم العكس المذكور مجموع القضية لاستلزام
جزئيه الاول بهذا البيان وكذا في الوحدتين كانه يكون
عكس بعض العكس في الموجب الجرميه عين تقيض
الجزء الاول من الاصل قوله ويجوز ان يكون في الامكان
الفرج من القوة الى الفصل اصله قلت خرج الى الفصل
بالوضع كاف في فعلية الموضوع عند القائلين بهذا الموضوع
والتقيض غير وارد لانه في الخارجيه وهو لا يعتبر ون
في موضوع القضايا الاصدق عنوان على الذات ولو بالضرر
وجد في الخارج اوله يوجد مع لهما ان يمنعوا صدق كل ما هو
مركوب زيد فهو مركب لجواز فرضهما او جعل مركوب زيد
قوله ولا يلزم ايضا ان استلزام اب للتقيض في لجواز اب ان يكون
قلت لو استلزم فيهما للتقيض لا يستلزم ذلكا للتقيض
الاخرين انما في الثالث والوسط ذكر المستلزم وبينه التقيض
مناقاة كلية لانه اول الاول فيصدق التقيض في الواقع
وهو مناقاة بينهما كليهما مع سلب المناقاة جزئيا لاستلزام الملاحقه
بين التبيين سلب المناقاة بينهما قوله لجواز ان يكون الشيء ملزوما
لاحد التقيضين قلت في كيف يقع الخلف في العكس والتجاذب
فانهما يقولون على تقدير الاصل لو لم يصدق العكس لصح
تقيض المستلزم الاصل الصادق المحال فلو لم تكن القضية
الاولى من استلزام الاصل المحمودة والتقيض بالتأمل
زيد مع امر عمرو وعدمه غير وارد لانه غايته لاستلزام
احدهما كليهما ولا يلزم من تقيض في مطلق الاستلزام قوله
اما اليقينيات فتصور ما في مباد اول قلت المبادي
الاول يدخل اليها الاستدلال فيستدل بها ولا يستدل عليها ونقول
بتركيب منها الاقيسه لا يطلع عليها قياس فكيف تكون القضايا التي
قياساتها معها من المبادي الاول وقد استخرجت من قياسات
احتاجت الى وسط ولا يلزم ان يكون وسطها حاضرا معها

لا فيستلزم

القياس المركب قياس مركب من اقسامه او من قياسين كقولنا
العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث وكل حادث
فلم يحدث فالعالم لم يحدث وان شئت تقول العالم متغير
وكل متغير حادث وكل حادث فلم يحدث فالعالم لم
يحدث فالاول يسمى موصول النتائج والثاني مفصول
النتائج انتهى قياس الخلف قياس يثبت المطلوب
بابطال تقضيض وانما سمي خلفا اي باطلا لانه ينفي البطل
كقولنا كل حيوان انسان وكل انسان ناطق فكل حيوان
ناطق انتهى اعلم ان القضية العملية اما كلية او جزئية
او شخصية وتقال لها مخصوص ايضا وتقال الكلية والجزئية
مخصوصتين ايضا او مهملة او طبيعية وكل واحدة من
القضايا تكون موجبة او سالبة مثال الكلية هي التي يبين فيها
كمية افراد ما عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سورا فان بين
فيها ان الحكم على كل الافراد فهي الكلية موجبة كقولنا كل انسان
حيوان وسالبة كقولنا لا واحد او لا شيء من الانسان نجساد
مثال الجزئية هي التي يبين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي
الجزئية موجبة كقولنا بعض الحيوان انسان وسالبة وسورها
اما ليس كل كقولنا ليس كل حيوان انسان فان ليس دخلت
على الايجاب الكلي لان المدعي ادعى ان كل حيوان انسان
فرفعنا دعواه بقولنا ليس كل حيوان انسان وقاعدة
عندهم ان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي ويصح ان يكون
سورها ليس بعض كقولنا ليس بعض الحيوان انسان ويصح
ان يكون سورها بعض ليس كقولنا بعض الحيوان ليس
بانسان مثال الشخصية هي التي يكون موضوعها شخص
معين مثل زيد او عمرو وتقال لها مخصوص اما تسميتها
شخصية فلان موضوعها شخص معين واما تسميتها

تسميتها مخصوصة فلان موضوعها مخصوص وهي موجبة كقولنا
زيد انسان وسالبة كقولنا زيد ليس بخج مثال المهمة هي التي
ايجلنا فيها ذكر كية الافراد اي لم يبين فيها كية الافراد ولهذا
سميت مهمة وهي موجبة كقولنا الانسان في خسر وسالبة كقولنا
الانسان ليس في خسر مثال الطبيعية هي التي يكون الحكم فيها
على الطبيعة والمفهوم لا على الما صدق والافراد كقولنا في الموجبة
الانسان نوع وفي السالبة الانسان ليس بنوع مثلا والفرق بين المهمة
والطبيعية فانهما في اللفظ سواء الا ان المهمة تصح ان
تصدق كلية كقولنا ناكل انسان في خسر وجزئية كقولنا
بعض الانسان في خسر واذا استعملت في القياس تستعمل في
قوة الجزئية لان خسر بعض الانسان محقق بخلاف خسر
الكل والطبيعية لا يصح ان تصدق كلية ولا جزئية لانها لا يقال
كل انسان نوع ولا بعض الانسان نوع وهي مبهمة لا تستعمل
في القياس اصلا انتهى واعلم ان القضية المحصورة التي هي
ضم من الحملية التي هي اي المحصورة اما ان تكون كلية او جزئية
او مهملة لا يخلو امرها من حالين اما ان تكون حقيقية او خيالية
فالحقيقية هي التي مثل قولنا كل ج ب اي كل عنقا طائر
اي كل ما لو وجد وكان ج فهو بحيث لو وجد كان ب
اي كل ما كان ملزوما لـ ج فهو ملزوم لب كقولنا كل عنقا
طائر اي كل ما لو وجد وكان عنقا فهو طائر هذا مثال
الحقيقية لانه لم يوجد شيء يقال له عنقا حتى يكون طائرا
فهو على طريق التقدير والافرض مثال الخارجية كل ج ب
اي كل انسان حيوان مثلا اي كل فرد من افراد ج هو
في الخارج فهو ب اي كل انسان موجود في الخارج كزيد
وعمر وغيرهما فهو حيوان انتهى

جوده

القضية الشرطية تنقسم الى متصلة ومنفصلة والمتصلة هي التي
حكم فيها بالزوم بين جزئيهما اي يثبت نسبة على تقدير ثبوت
نسبة اخرى والمنفصلة هي التي حكم فيها بالتالي بين جزئيهما
ومعنى الزوم في المتصلة هو ان يكون الجزء الاول ملزوماً والثاني
لازماً ومعنى التالى في المنفصلة هو ان يكون الجزء ان متنا
ضين في الصدق والكذب يعني انه ان صدق هذا كذب هذا وان
كذب هذا صدق هذا فالمتصلة تنقسم الى لزومية واقاقيم
والمنفصلة تنقسم الى حقيقيه وهي مانعة الجيع والخلو معا
والى مانعة الجيع والى مانعة الخلو انتهى

قال السيد الشريف في كوجك حاشية على القسط شرح الشبهة في
في مقولته الواقعة على العكس المستوي ما حاصله ان العكس له
اطلاقان يطلق ويراد به المعنى المصدري اي نفس التبديل
ويطلق ويراد به القضية الحاصلة بالتبديل قوله فيعرف
العكس بالمعنى الاول اي نفس التبديل دون المعنى الثاني
اي يعرف في الكتب اي يعرف المصنفون فيقولون العكس هو جعل
الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً آه قوله ويعرف العكس
بالمعنى الثاني اي يعرف العكس بالمعنى الثاني وهو القضية
الحاصلة بالتبديل فيقال العكس اخص قضية لازمة للقضية
بطريق التبديل ببيان ان الدائمة لازمة للضرورة وبأن
لازمة للضرورة وبأن أيضاً والمطلقة لازمة للضرورة وبأن
أيضاً الا ان الدائمة اخص من الممكنة والمطلقة لا بد اذا
وجد الدائم وجد الامكان والاطلاق وليست كلاً بل
الامكان او الاطلاق يوجد الدوام فالدائمة اخص قضية
لازمة للقضية اي الاصل اعني للضرورة وبأن تكون الدائمة
عكس الضرورية قوله فلا بد في اثبات العكس اي بالمعنى
الثاني قوله احدهما اي احد الامرين ان هذه القضية لازمة
للاصل كالدائمة لازمة للضرورة وبأن كلاً وجب الضرورة
وجد



وجد الدوام بدون العكس قوله والثاني اي الامر الثاني ان ما هو
اخص من تلك القضية ليس لازماً للاصل كالضرورة وبأن فانها
اخص من الدائمة فلا تكون لازمة لنفسها قوله ويظهر ذلك
في الخلاف في بعض الصور كما يظهر ان كون ما هو اخص من
تلك القضية ليس لازماً للاصل بالخلاف في بعض الصور التي اشارة
اليها الشارح القطب بقوله ومنهم من ذهب الى انعكاس
السالبة الضرورية لنفسها وهو فاسد لجواز ان كان صفة
لنوعين ثبتت لاحدهما بالفعل دون الاخر كما في ملك كونه
التي هي صفة للفرس والحصان معا ثابتة للفرس بالفعل والحصان
بالامكان قوله والضابط في السوالب آه اي القاعدة ان السالبة
الجزئية لا تنعكس الا في الخاصيتين فانهما تتعاضدان وفي
خاصة انهما بيان ما قاله الشارح القطب في شرح قوله
المتن وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان
ينعكسان فقال اقول قد عرفت ان السوالب القطب ليس معناه
لا تنعكس وست منها تنعكس فالسوالب الجزئية لا
تنعكس الا المشروطة والعرفية فانها تنعكسان وفيه
خاصة انتهى قوله القطب قوله واما السالبة المطلقة التي
قوله كافي السوالب السبع المذكورة اي السالبة المطلقة
ليرصد في عليها الدوام الوصفى اي ان لم تكن مشروطة
عام ولا عرفية علم بل كانت من السوالب السبع التي
ينها الشارح القطب فلا تنعكس اصلاً والسبع التي
والوجودتان والامكنتان والمطلقة العامة والخاصة
تنعكس هذه السبع لان اخصها الوقيتية وهي
لا تنعكس واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعر قوله
وان صدق عليها الدوام الوصفى الى قوله مع قيد الدوام
في البعض ببيان ان السالبة المطلقة اذا صدق عليها
الدوام الوصفى بان كانت مشروطة عام او عرفية عامة

قتيتان

فان صدق عليها الدوام الذاتي ايضا اي بان صدق عليها مع الدوام
الوصفي الدوام الذاتي ايضا بان كانت ضرورة اود اتمية لان اذا
صدق الدوام بحسب الذات صدق الدوام بحسب الوصف من
غير عكس قوله تنعكس كلية اي بالدوام الذاتي اي تنعكس
كلية قوله ولا الى قوله البعض اي اذا لم يصدق عليها الا الدوام
الوصفي فقط بان كانت مشروطة او عرضية فان كانت عامة
انعكست كلية بالدوام الوصفي بدون قيد وان كانت خاصة
انعكست كلية بالدوام الوصفي مع قيد الادوام في البعض
انتهى

قال القطب في شرح التسميه لا يقال اذا قلنا كل ج ب الى قوله لا محالة ان
يكون الشيء نفس ما ليس هو اقول هذه شبهة يتمسك بها في ابطال
الحمل تقريرها اذا قلنا كل ج ب فاما ان يكون مفهوم ج عين
مفهوم ب او غيره فان كان مفهوم ج عين مفهوم ب لا يكون الحمل مفيدا
لونه حمل في اللفظ دون المعنى اي حمل لفظ على لفظ اخر كلاهما بمعنى
واحد ولا يبعد بالحمل ما لم يكن حملا في المعنى اي حمل معنى على معنى هذا
اذا كان عينه فاذا كان غيره امتنع ان يكون احدهما هو الآخر لا محالة
ان يكون الشيء نفس ما ليس هو فبطل الحمل فيكون الحمل محال قوله لان جواب
وان محال اقول هذا جواب عن هذه الشبهة بالمعارضة والمعارضة
اقامة الدليل على خلاف ما اقامه الخصم فالخصم اقامه على ابطال
الحمل ونحن اقمناه على ثبوت الحمل وصحته تقرير هذه المعارضة
انا نقول للخصم قوله الحمل محال دعوى وهذه الدعوى باطل لا محالة
على صحة الحمل وانك حملت فيه المحال على الحمل فتكون مدعا مبطلا
لنفسه وما كان مبطلا لنفسه كان باطلا اذ لو كان صفا كان حقا
وباطلا وهو محال ثم ان الناحية القطب رد هذا الجواب لانه
لا يصح جوابا عن هذه المعارضة الا اذا كان مدعى الخصم فوجبه
والحال ان مدعى الخصم البتة والسالبة تصدق ولو كانت
موجبتها كاذبة كقولنا الانسان ليس بغير الانسان جج وشار

القطب

القطب الى هذا الرد بقوله والسائل ان يقول نعم اجاب القطب
ارفضاه وهو قوله والحق في الجواب اننا اختار من الترديد ان
مفهوم ج غير مفهوم ب ولا استحال في حمل ب على ج فهو هو اي حمل
موطاه وانما يكون الحمل محالا لو كان المراد ان ج نفس ب بل المراد ان
ما صدق عليه ج من الافراد يصدق عليه ب والامور
المتغايرة بحسب المفهوم يجوز ان تصدق على ذات واحدة كصدق
الانسان والحيوان والكلاب والماشى على ذات زيد هو هو
قال السيد في كونه حائلا على عبارة القطب هذه فقال قد سئرو
والخصم ان يقول الى قوله وهو باطل اقول هذا وارد من طرف الخصم
على الجواب الذي اجاب به القطب عن الشبهة وصرح بان الحق في
الجواب وهو ان يقول الخصم قد حملت مفهوم ب فهو هو على ما
صدق عليه ج اقول هذا اشارة الى قوله الناحية القطب لما بين ان
المراد ما صدق عليه ج يصدق عليه ب ويجوز صدق الامور
المتغايرة بحسب المفهوم على ذات واحدة فبطل القطب فقول
السيد قد سئرو فالخصم متفرع على هذا تقرير قول السيد اننا لا
حملنا مفهوم ب بالموطاه على ما صدق عليه ج فنقول ما صدق
عليه ج لما ان يكون عين مفهوم ج فلا يصح الحمل بحسب المعنى
لان الشيء لا يحمل على نفسه واما ان يكون ما صدق عليه ج غير
مفهوم ب فاذا حملنا احدهما على الآخر يلزم الحكم بان احد
المتغايرين هو الاخر وهو باطل بل تترك وتضرب عنه هذا
ونقول صدق مفهوم ج على ما فرضت صدق محال ومفهوم
ج عليها وهي افراد ج فصدق مفهوم ج على افراد ج
ايضا محال لانها اي افراد ج ومفهوم ج ان الحد اقل
صدق بحسب المعنى وان تغاير المراد ان يقال احدهما هو
الاخر لا محلا تقيدا ولا محلا اخبارا فقد تبطل عفت
الشبهة بسبب هذا الجواب الذي زعم القطب انه حق
وبين كونها تنطه عفت انه بعد ما لمز المحال من حمل

مفهوم على ما صدق عليه في الجواب الاول لزم في هذا الجواب
مرتين الاولى قد حمل مفهوم على ما صدق عليه الثانية
من صدق مفهوم على افراد الموضوع فتضا عفت التبيهة بذلك
الموضوع على افراد الموضوع فتضا عفت التبيهة بذلك
الجواب الحق ولا تخسر مادنها اي لا تنقطع مادة
التبيهة بل هو الجواب الا بالتحقيق معنى الصدق والحمل
فتقول لا بد في كون الحمل صحيحا من تغير طريق الحمل
ذهنا والاول يتصور بين الطرفين حملا أصلا ولا بد ان
يخارجا ولو لا انهما لو تغيرا في الخارج لم
يصح الحمل لزيد على الفرس فلا يقال زيد فرس
فمفهوم الانسان مغاير لمفهوم الكلاب ذهنا وهذا
خارجا لكونها في الخارج يصح ان على ذات واحدة
هي الاطراد ان يكون التعريف مانعا والانكاس ان يكون
جامعا قوله طرد او عكسا اي تعريف الشرطية ليس مطردا
لان معنى الاطراد الملازمة في النبوة اي كلما صدق المعرف
على شيء صدق عليه المعرف وهذا ليس كذلك لان معرفة
الشرطية وهو عدم الاختلاف الى مفردين صادق على
النقوض الثلاثة والمعرف وهو الشرطية ليس بصادق
عليها لان كل واحد من النقوض قضية حملية لا شرطية
لعدم ادواتها وتوحيدها الحملية ليس منعكسا لان معنى
الانعكاس الملازمة في الانتفاء اي كلما انتفى المعرف
انتفى المعرف وهذا ليس كذلك لان معرفة المعرف وهي
الاختلاف الى مفردين منتف مع ان المعرف وهي الحملية
ليست منتف لان كل من تلك النقوض حملية لا شرطية
يتوهم الى قول القائل مرتين اي بعضهم توهم انهم نقلوا
الاسامي اولا من المعاني اللغوية الى الموضوعات ثم نقلوا
الاسامي

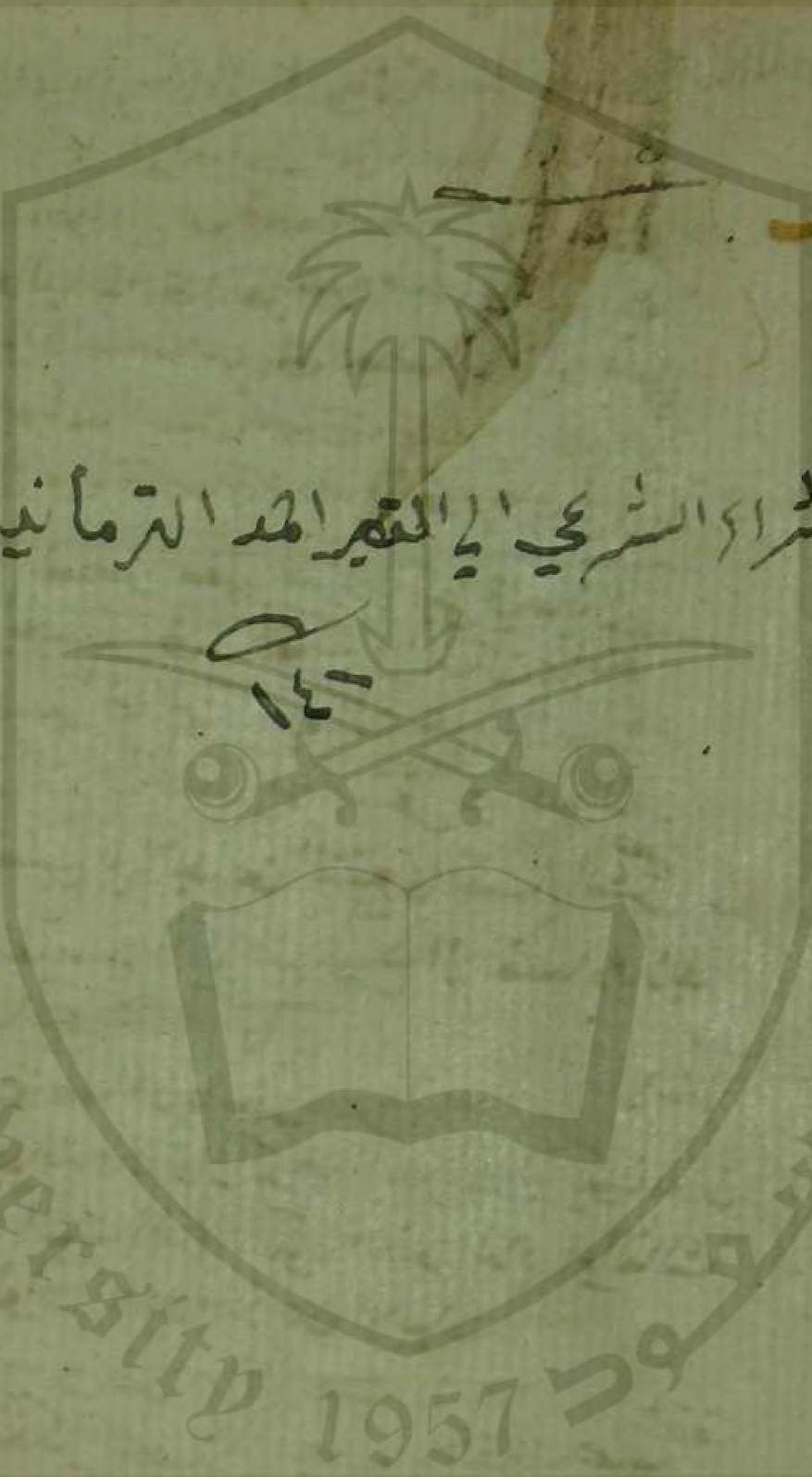
الاسامي ثانيا من المعاني الى السوالب فصار نقلين وا
انهم نقلوا الاسامي نقل واحد من المعاني اللغوية
الى المفهوم الاصطلاحي مع قطع النظر عن كون المفهوم
موجبات او سوابب بناء على النقل على وجه المناسبة بين
المعنى اللغوي والاصطلاحي في بعض الافراد اعني
الموجبات ووجه المناسبة المتحقق في الموضوعات هو
الحمل والانفعال والانفصال وهذا القدر كاف في المنا
فا فهم ذكرها المحصر العقلي هو الذي يكفي في بيان الحصر
التقسيم المحصر الجبر في المتحرك والسكن فانه
يجوز تقسيم الجبر الى متحرك وسكن على الاختصار
في المتحرك والسكن والحصر الاستقرائي هو الذي
لا يكفي فيه مجرد التقييم بل لابد من التبع كالتقسيم
الى متصلة ومنفصلة لا يكفي فيه مجرد الانقسام بل لابد
من التبع ايضا هو قاعدة
وهو انك تأمر شخصا ان ياخذ حرفا من سورة الاخلاص
وتقرأ هذه الايات فان قال كذا في البيت الاول يكون اخذ
القاف وان كان البيت الثاني يكون اخذ اللام او الثالث
الهاء او الرابع الواو ويؤخذ من الايات
ق ل ه و ا ج د ص م ي ك ن ف
ا ق ف ب ر ك و تفكر صحتا بصبوح شققت صب
ا ح ا ل ت ا و ت ا م ل ك ل م ت ن ل من ه ب ع ا ز ل ل ب س ل ف
م ه ا ح ن ك ن ف ك ض ا ب ا و ح ش ت ن ع ز ح ب ي ك ف و ك
ع د م ب ع ز ك ن ص ف ا ر ي ف ن ج د ط م ص ف ض ف ه و

Copyright © King Fahd University

King Saud University

الشيخ الشريفي في القبر الممد الترماني

١٤١٤



1957

Copyright © King Saud University